الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور الأسواق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك في ظل العولمة الاقتصادية

إعداد الطالبين:

- مجاهد أمال
- عبيد نسرين

الأستاذ المشرف:

– عدة عابد

لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
شباح رشيد	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
عدة عابد	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا و مقررا
داودي ميمونة	أستاذ محاضر –ب–	مناقشا
بوزكري جمال	أستاذ محاضر —ب–	مناقشا

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/07

السنة الجامعية: 2022/2021

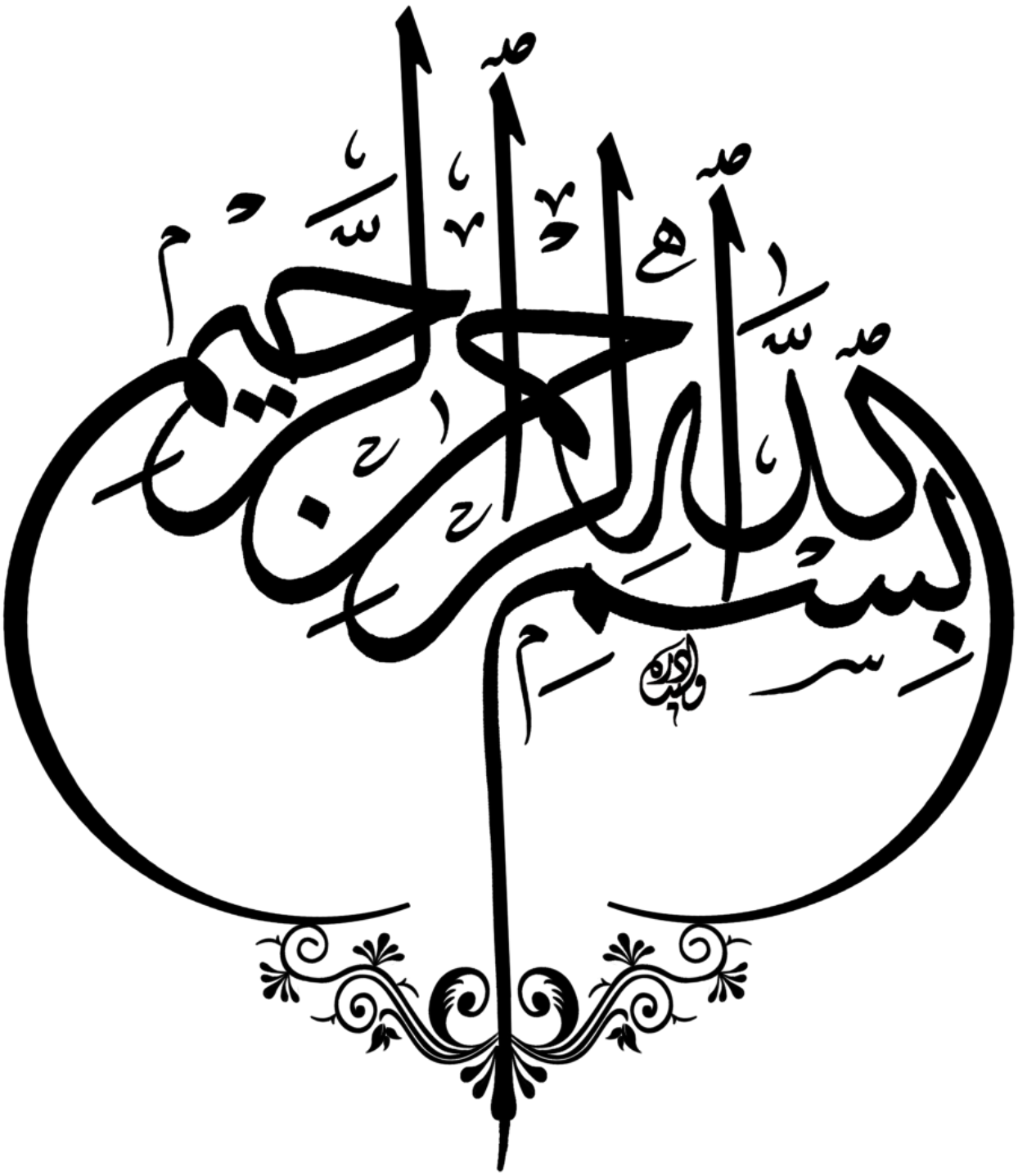
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نحمد و نشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم و العقل و أمدنا بالعزيمة و الإرادة لإتمام هذا العمل.

و لا يسعنا و نحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بشكرنا و تقديرنا و عرفاننا و امتناننا إلى الأستاذ المشرف عابد عدة.

و الذي لم يبخل علينا بإرشاداته و نصائحه و توجيهاته، و كذا صبره و سعة صدره و حرصه على إتمام هذا العمل في أحسن الظروف، كما نحيي فيه روح التواضع و المعاملة الجيدة فجزاه الله عنا كل خير.

كما نتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذنا الكرام في قسم العلوم الاقتصادية الذين لم يدخروا أي جهد في إيصال المعلومة وتقديم المساعدة لنا سواء في المجال العلمي أو أي استفسار أو إشكالية وجهناها، وعلى رأسهم الأستاذ حواس أمين الذي أثرنا بنصائحه وارشاداته.

ولا ننسى أن نوجه الشكر لجميع المتخرجين، الذين رافقونا طيلة فترة الدراسة التي كانت مليئة بالأخوة والصداقة متمنين لهم حياة عملية ناجحة مستقبلا.

إهداء:

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، نحمد الله عزوجل أنه وفقنا إلى انجاز هذا العمل المتواضع

إلى وطني العزيز الجزائر

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى أخي الأكبر سندي مجاهد رمضان

وأختي العزيزة مجاهد ليلى

وإلى كل أفراد أسرتي

إلى عائلة مجاهد من صغيرهم إلى كبيرهم

وإلى أساتذتي وأهل الفضل عليا

إلى غاليتي سالم روميسة

وإلى كل الأصدقاء ومن كانو برفقتي طيلة الحياة الجامعية كل واحد باسمه

وإلى كل من لم يدخر أي جهد في مساعدتي من قريب أو بعيد

وإلى كل من ساهم في تعليمي وتلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية

أمال

إهداء

الحمد لله الذي وفقني و أعانني للوصول إلى هذه المرحلة.

إلى من علمني ان الحياة وقفة عز... والدي الحبيب.

إلى ينبوع الحنان الذي لا ينضب و الصدر الدافئ الذي لا يغضب... والدتي الحبيبة.

إلى من علموني أن الدنيا تجارب و التجربة التي تحطمك تقويك...إخوتي الأحباء.

إلى من أفرحني لقائهم و أحزنني فراقهم... أساتذتي الكرام و خلاني.

إلى من يكابرون الحصار و الظلم و التهجير... أبناء فلسطين.

إلى كل طالب علم و باحث عن المعرفة.

إلى كل هؤلاء...

أهدي هذا العمل المتواضع.

نسرين

فهـرس المحتويـــات

العناوين	الصفحة
شكر و تقدير	
اهداء	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل إلى الأسواق المالية الناشئة	
تمهيد	02
المبحث الاول: ماهية الأسواق المالية	03
المطلب الاول: مفهوم الأواق المالية و وظائفها	03
المطلب الثاني: أنواع الأسواق المالية و المتطلبات الملائمة لتكوين سوق مالية	07
المطلب الثالث: خصائص و أهمية و هيكل الأسواق المالية	10
المبحث الثاني: ماهية الأسواق المالية الناشئة	14
المطلب الأول: مفهوم و تصنيف الأسواق المالية الناشئة	14
المطلب الثاني: أسباب و محددات نمو و تطور الأسواق المالية الناشئة و مراحل تطورها	17
المطلب الثالث: خصائص الاسواق المالية الناشئة و مكانتها ضمن التوزيع الدولي	21
خلاصة	26
الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول العولمة الاقتصادية والنشاط البنكي	
تمهيد	28
المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية	29

فهـرس المحتويـــات

مطلب الأول: تعريف العولمة الاقتصادية ونشأتها	29
المطلب الثاني: خصائص ومظاهر العولمة الاقتصادية	32
المطلب الثالث: أهداف العولمة الاقتصادية وآثارها	35
المبحث الثاني: تأثير العولمة الاقتصادية على النشاط البنكي	39
المطلب الأول: نشأة وتطور النشاط البنكي ومفهومه ومكوناته	39
المطلب الثاني: خصائص النشاط البنكي والعوامل المؤثرة عليه	44
المطلب الثالث: عوامل نجاح النشاط البنكي	47
خلاصة:	51
الفصل الثالث: أهمية الأسواق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك	
تمهيد:	53
المبحث الأول: نشاط البنوك في ظل العولمة الاقتصادية	54
المطلب الأول: وظائف البنوك	54
المطلب الثاني: تطور الأداء البنكي في ظل العولمة الاقتصادية	59
المطلب الثالث: آثار العولمة على الجهاز البنكي	62
المبحث الثاني: دور الأسواق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك	65
المطلب الأول: الدور الاقتصادي للأسواق المالية الناشئة	65
المطلب الثاني: الأهمية المالية لأسواق الأوراق المالية	68
المطلب الثالث: انعكاسات الأسواق المالية الناشئة على نشاط البنوك	69
خلاصة	75
خاتمة	77
قائمة المراجع	81
ملخص	

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الشكل(01-01)مراحل تطور الأسواق المالية الناشئة	20
الشكل (02-01)خصائص الأسواق المالية الناشئة	23

مقدمة

مقدمـــة

لم يترك التطور المستمر للحياة مجالا من المجالات أو قطاعا من القطاعات إلا وأحدث فيه العديد من التغيرات، ويعتبر عالم المال والاقتصاد من أكثر هذه المجالات تطورا، حيث أن الاقتصاد العالمي يشهد نظام جديد يتسم بالتحرر وإزالة القيود والاندماج بين كل أسواق السلع والخدمات وأسواق رأس المال.

فأصبحت البنوك في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع، لذلك نشأت منافسة قوية بين البنوك وأدت دورا هاما في تطوير العمليات البنكية وتقديم خدمات حديثة، بالإضافة إلى المميزات والأهداف التي تتمتع بها هذه البنوك عن غيرها.

حيث تعد البنوك العمود الفقري لاقتصاديات الدول والركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في تحقيق أهدافه، فهي تلعب دورا هاما في عمليات الادخاروالاستثمار لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ويعتبر النشاط البنكي من أهم الأنشطة التي شهدت توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة والسبب يعود لتزايد الدور الكبير للنشاط البنكي في الحياة المعاصرة، خاصة بعد تكاملها مع المنتجات المالية في تحقيق المنافع المطلوبة، ورضا العميل أحد العوامل الأساسية التي تزيد من ربحية البنك.

ونظرا لظهور الأسواق المالية الناشئة التي ساهمت في تطوير النشاط البنكي من خلال توفير الموارد التمويلية للمشروعات الاستثمارية، والتي هي في حالة عجز مع إيجاد قروض متاحة للتوظيف الفعال للموارد المالية وفائضه، الشيء الذي يؤدي إلى استمرارية تطور الاقتصاد العالمي وتعاظم قدراته الإنتاجية واتساع تأثير المنافسة وآلية السوق وتزايد الاحتياجات لتعزيز فعالية أدوات تعبئة المدخرات، وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

وفي ظل العولمة الاقتصادية حدثت الكثير من التغيرات العالمية، كالأخذ بنظام البنوك الشاملة والخوصصة والاندماج المصرفي وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتعاظم دور التجارة العالمية، وزاد التوجه نحو إلغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول الأموال عبر الحدود.

مقدمـــة

الإشكالية:

تشير العديد من الدراسات على أن الأسواق المالية الناشئة تساهم بشكل كبير في تنمية نشاط البنوك خاصة مع ظهور التطورات التكنولوجية، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي: كيف تؤثر الأسواق المالية الناشئة على النشاط البنكي في ظل العولمة الاقتصادية؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالأسواق المالية، والأسواق المالية الناشئة؟
- ما مفهوم العولة الاقتصادية؟
- ماهي انعكاسات العولمة الاقتصادية على نشاط البنوك؟
- فيما يتمثل دور الأسواق المالية الناشئة على تطوير النشاط البنكي؟

الفرضيات:

في هذا الإطار يمكن وضع الفرضيات التالية:

- ✓ تؤدي العولمة إلى تطوير القطاع البنكي في الدول النامية، و ينعكس ذلك على الاقتصاد الوطني في مجال النشاط البنكي و الاستثمار و انتقال رؤوس الأموال.
- ✓ تطور الخدمات البنكية مرتبط بظهور العولمة الاقتصادية.
- ✓ لا يكون للأسواق المالية الناشئة دور في تنمية نشاط البنوك.

أهمية الموضوع:

- تظهر أهمية البحث في معرفة الدور الذي تلعبه الأسواق المالية الناشئة في تطوير النشاط البنكي.
- ذكر الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف متمثلة في الآتي:

- إبراز مدى تأثير العولمة الاقتصادية على نشاط البنوك.
- التعرف على أهم التطورات التي عرفتها البنوك في ظل العولمة الاقتصادية.
- التعرف على دور الأسواق المالية الناشئة في تطوير النشاط البنكي.
- دراسة نشأة وتطور البنوك.
- دراسة العولمة الاقتصادية، مظاهرها، خصائصها.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع أهمها:

- **أسباب موضوعية:**
  - قلة الدراسة حول هذا الموضوع.
  - فتح المجال لغيرنا للتعمق أكثر في هذا الموضوع مستقبلا.
  - الأهمية الكبيرة لموضوع الأسواق المالية الناشئة والنشاط البنكي.
- **أسباب ذاتية:**
  - ميولنا العلمي للمواضيع المرتبطة بالعولمة الاقتصادية.
  - الرغبة الذاتية لمعرفة الأسواق المالية الناشئة.
  - يدخل هذا الموضوع ضمن تخصص الدراسة.
  - إكمال الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

- **المنهج المستخدم:**

من أجل القيام بهذه الدراسة تم الاعتماد في معالجة هذه الإشكالية وإثبات مدى صحة الفرضيات على المنهج الوصفي، الذي يعتمد على وصف وسرد الحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة، فتم بذلك تقديم مختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع.

هيكل الدراسة:

سوف نقوم بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية حيث :

الفصل الأول: والمعنون بمدخل إلى الأسواق المالية الناشئة، و سنتناول الحديث عن ماهية الأسواق المالية بصفة عامة في المبحث الأول حيث تطرقنا إلى مفهومها، وظائفها، أنواعها، والمتطلبات اللازمة لتكوين سوق مالي وكذا خصائص وأهمية وهيكل

الأسواق المالية، أما في المبحث الثاني فقد تحدثنا عن الأسواق المالية الناشئة فذكرنا مفهومها وتصنيفها في المطلب الأول، ثم تحدثنا عن أسباب ومحددات نمو الأسواق المالية الناشئة ومراحل تطورها في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث تحدثنا عن خصائص الأسواق المالية الناشئة ومكانتها ضمن التوزيع الدولي.

الفصل الثاني: سنتناول الحديث عن العولمة الاقتصادية ونشاط البنوك، ففي المبحث الأول سنتحدث من خلاله عن مفاهيم أساسية حول العولمة و في المطلب الأول سنتحدث عن تعريف العولمة ونشأتها، وفي المطلب الثاني تحدثنا عن خصائص ومظاهر العولمة الاقتصادية، و في المطلب الثالث أهداف و آثار العولمة الاقتصادية، و في المبحث الثاني و المعنون بتأثير العولمة الاقتصادية على النشاط البنكي سنتحدث في المطلب الأول عن نشأة و تطور النشاط البنكي و مفهومه و مكوناته، و في المطلب الثاني خصائص النشاط البنكي و العوامل المؤثرة عليه و في المطلب الثالث سنتحدث عن عولمة المصارف.

الفصل الثالث: سنتحدث فيه عن موضوع بحثنا و المتمثل عن أهمية الأسواق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك في ظل العولمة الاقتصادية سنتحدث في المطلب الأول عن وظائف البنوك، و في المطلب الثاني عن تطور الأداء البنكي في ظل العولمة الاقتصادية و في المطلب الثالث آثار العولمة الاقتصادية على الجهاز البنكي، و في المبحث الثاني المعنون بدور الأسواق المالية الناشئة في تنمية النشاط البنكي، سنتحدث في المطلب الأول عن الدور الاقتصادي للأسواق المالية الناشئة، أما المطلب الثاني سنتحدث فيه عن دور الاسواق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك في ظل العولمة الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

- **دراسة الباحثة مونيا سلطان، كفاءة الأسواق المالية الناشئة و دورها في الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، 2015**، حيث عالجت الباحثة من خلال دراستها الإشكالية التالية: ما هو دور الأسواق المالية الناشئة في الاقتصاد بشكل عام و في ماليزيا بشكل خاص ؟ و توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:
  - إن السوق المالي الناشئ يعرف بالسوق التي يمر اقتصادها في مرحلة تحوله باتجاه اقتصاد سوق تعني مرحلة الانطلاق .
  - تتحدث كفاءة و فعالية السوق المالي الناشئ من خلال توفر المعلومات الخاصة به و بالمتعاملين فيه، و من خلال رسملة السوق و السيولة و عدد الشركات المدرجة التي هي مؤشرات تساعد على معرفة درجة الكفاءة.
  - تتأثر كفاءة الأسواق المالية الناشئة بالأزمات سلبا، و تتأثر بحكومة المؤسسات إيجابا.
    - ✓ أما في دراستنا ركزنا على دور الأسواق المالية الناشئة في تنمية و تطوير الخدمات البنكية في ظل العولمة الاقتصادية.
- **دراسة الباحثة فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية و آثارها على النظام البنكي الجزائري، رسالة ماجستير في الاقتصاد، 2010**، حيث عالجت الباحثة من خلال دراستها الإشكالية التالية: هل الجهاز

المصرفي و ما شهده من تطورات و تحولات على كل المستويات كان متعلق بتأثير العولمة ؟ بحيث توصلت الطالبة إلى النتائج التالية:

- إن انفتاح القطاع المصرفي على العولمة و إقامة مشاريع قد أصبح ضروري إذ يساعد المؤسسات المصرفية الجزائرية على تطوير خدماتها المصرفية.
- تعتبر التكنولوجيا عامل مهم من عوامل العولمة في طريقة تقديم الخدمة المصرفية مثلها مثل السلعة في السوق.
- نظرا للرهانات و التحديات التي يوجهها النظام المصرفي الجزائري في مسيرته نحو العصرنة، فإنه آن الأوان لتكملة الإصلاحات السابقة في شكل برنامج إصلاحي شامل يهدف إلى دعم مسار تأهيل القطاع المصرفي الوطني.

✓ أما دراستنا فقد أبرزت الدور الفعال للعولمة الاقتصادية و ما مدى تأثيرها على الأسواق المالية الناشئة التي بدورها ساعدت على تطوير و تنمية الخدمات البنكية.

❖ **دراسة الباحثة جوزي غنية، انعكاسات العولمة المالية على أداء الأسواق المالية الناشئة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، 2019**، حيث عالجت الباحثة من خلال دراستها الإشكالية التالية: ما مدى تأثير هذه العولمة المالية على أداء الاسواق المالية الناشئة ؟ و توصلت إلى النتائج التالية:

- يقصد بأسواق الأوراق المالية الناشئة تلك الأسواق التي توجد خارج الدول الأكثر تقدما و تنتمي إلى دول نامية في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق.
- تتمثل محددات نمو أسواق الأوراق المالية الناشئة في عوامل خارجية كانخفاض أسعار الفائدة في الأسواق العالمية خاصة السوق الأمريكية.
- تنقسم مؤشرات أداء الأسواق المالية الناشئة إلى مؤشرات مرتبطة بنشاط السوق تهتم بها أسواق الأوراق المالية و تتعلق بقياس درجة ادائها انطلاقا من مقاييس نشاط ونضج السوق المالية و تتلخص ضمن ثلاث مجموعات.

✓ أما دراستنا فقد عالجت انعكاس دور الأسواق المالية الناشئة على تنمية و تطوير الخدمات البنكية في ظل التطورات العالمية من أجل مواكبتها.

صعوبات البحث:

- صعوبة إيجاد مراجع في معالجة إشكالية البحث.
- صعوبة الحصول على الكتب اللازمة لقلتها في هذا البحث.
- موضوع لم يتم دراسته من قبل.
- صعوبة الحصول على معلومات و إحصائيات جديدة.

الفصل الأول:
مدخل إلى
الأسواق المالية الناشئة

تمهيد:

يمكن اعتبار سوق المال بمثابة آلية يتم من خلالها تحويل الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية المدخرة، و التي يتوافر لديها فوائض مالية إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز الموارد المالية.

فسوق المال تحول الموارد المالية من المدخرات التي لا تملك القدرة و الرغبة على الاستثمار إلى الوحدات التي تتوافر لديها الفرص الاستثمارية و تمتلك القدرة على الاستثمار، فهي تلعب دورا رئيسا في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة باعتبارها أحد أفضل مصادر التمويل.

كما تلعب الأسواق المالية الناشئة دورا هاما في جذب التدفقات المالية عبر الحدود و من ثم رفع معدلات التنمية الاقتصادية للدول.

فإن دراسة الأسواق المالية أصبح من المواضيع الهامة التي تحظى باهتمام كبير من قبل الأكاديميين و صناع القرار في المؤسسات المالية و لتزايد الدور و الوظائف التي تؤديها هذه الأسواق خاصة بسبب سرعة استجابتها للمتغيرات المحلية و الخارجية، و من خلال ما ذكرناه سابقا سنتطرق في هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية الأسواق المالية.

المبحث الثاني: مدخل إلى الأسواق المالية الناشئة.

المبحث الأول: ماهية الأسواق المالية.

تعتبر أسواق الأوراق المالية إحدى اهم مكونات السوق المالي التي تصدر و تتداول فيه الأصول المالية على اختلاف أنواعها من خلال البورصات و الأسواق غير منظمة و هو مكان فعلي (نظام للتداول) و يمكن أن تدار أيضا من خلال شبكات التواصل.

كما أنها تحظى باهتمام بالغ في الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، حيث أنها تمثل مرآة للاقتصاد التي تتواجد فيه.

المطلب الاول: مفهوم الأواق المالية و وظائفها:

و في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مراحل نشأة الأسواق المالية و وظائفها.

أولا: مراحل نشأة الأسواق المالية:

عرف الاقتصاد سابقا بأن له أسواق مالية (و كان التعامل فيها يتم بالكمبيالات و السندات الأذنية و المعادن النفيسة)، و كانت تلك الأسواق من أكبر الأسواق المالية الأوروبية تعاملا مع منطقة الشرق الأوسط التي شهدت في تلك الفترة نشاطا تجاريا هائلا باعتبارها مركز اتصال بين الشرق الأقصى و أوروبا[1].

مرت فكرة الأسواق المالية في نشأتها على مجموعة مراحل نذكر أهمها فيما يلي[2]:

1. **المرحلة الأولى:** و هي تتميز بوجود عدد كبير من البنوك الخاصة و محلات الصرافة و ارتفاع نسبي في مستوى المعيشة و إقبال الافراد على استثمار مدخراتهم في مشروعات تجارية و زراعية و عقارية مختلفة، أما بالنسبة للنشاط الفردي فهذه المرحلة تتميز بزيادة في الانتاج و ارتفاع في المداخيل و بداية اتساع المعاملات.

[1] مونيا سلطان، كفاءة الاسواق المالية الناشئة و دورها في الاقتصاد الوطني" دراسة حالة بورصة ماليزيا"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة،2015/2014،ص:03.

[2] مونيا سلطان، المرجع نفسه، ص ص : 03، 04.

2. **المرحلة الثانية:** و تتميز ببداية ظهور بنك مركزي يسيطر على البنوك التجارية بعد أن كانت المرحلة الأولى تتميز بحرية اقتصادية مطلقة، و في هذه المرحلة تقوم البنوك التجارية بعملها التقليدي و يزداد قبول خصم الكمبيالات و زيادة دورها في الائتمان طبقا للقواعد التي يصدرها البنك المركزي، و تحاول مد نشاطها خارج الحدود غير أنها لا تستطيع منح القروض إلا لآجال محددة بالرغم من زيادة طلب الأفراد على النقود في هذه المرحلة.
3. **المرحلة الثالثة:** ظهور البنوك المتخصصة في الاقتراض المتوسط و الطويل مثل البنوك الصناعية و الزراعية و العقارية و بنوك التنمية و الاستثمارات....الخ، و أصبحت هذه البنوك تقوم بعمليات إصدار سندات متوسطة و طويلة الأجل لسد احتياجاتها من الأموال.
4. **المرحلة الرابعة:** ظهرت الأوراق النقدية المحلية و الاهتمام بسعر الفائدة، و زيادة إصدارات سندات الخزانة لفترات متوسطة و طويلة الأجل، و زاد نشاط الأوراق التجارية، و هذا يعتبر بداية لاندماج السوق النقدي في السوق المالي، و بداية ظهور أسواق ثانوية لتبادل هذه الأوراق، بالإضافة إلى وجود سوق نقدي متقدمة مما يقتضي وجود موارد مالية كبيرة بالنسبة لحجم العمليات التي تجري فيه.
5. **المرحلة الخامسة:** و هي مرحلة اندماج الأوراق المالية المحلية في الأسواق المالية الدولية، بحيث تكمل كل سوق منهما الأخرى من حيث عرض النقود أو الطلب عليها، و هذه المرحلة تمثل حلقة متطورة في نماء النظام المصرفي داخل الدولة و تطور المرافق الاقتصادية العامة فيه.

ثانيا: مفهوم الأسواق المالية:

يقصد بالسوق لغة "المكان الجغرافي الذي يلتقي فيه البائعون و المشترون و تتبادل فيه السلع و الخدمات"[1]، و يمكن النظر إلى السوق المالي على أنه المجال الذي يتم فيه الالتقاء بين الوحدات الاقتصادية التي لديها موارد مالية فائضة ترغب في اقتراضها (المدخرين)، و الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي (المقترضين) و من ثم تنشأ و تتداول إطاره التنظيمي "الأصول المالية"[2]،فهو السوق الذي تباع و تشتري فيه الأصول المالية[3]، كما تعرف بأنها آلية يتم من خلالها تداول الأصول المالية بيعا

[1] خالدي محمد، المتغيرات الدولية و مدى انعكاسها على الأسواق المالية،"دراسة حالة الدول العربية "، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط،2016، ص:03.

[2] محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود و أعمال البنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية،2002،ص:127.

[3] وليد صافي، انس بكري، الأسواق المالية و الدولية، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى،2006،ص:21.

و شراءا[1].

تتكون سوق الأوراق المالية من الأسواق التالية[2]:

- سوق النقود الذي يقوم الجهاز المصرفي فيه بالدور الرئيسي.

- سوق رأس المال الذي يتكون من بنوك الاستثمارات و شركات التأمين.

- سوق الأوراق المالية حيث يتم التعامل فيه بالأوراق المالية من صكوك الأسهم و السندات التي تصدرها الشركات و البنوك و الحكومات أو غيرها من المؤسسات و الهيئات العامة و تكون قابلة للتداول.

ثالثا: وظائف الأسواق المالية:

إن الأسواق المالية لم تعد طرفا اقتصاديا و إنما أصبحت ركنا هاما و أساسيا من أركان البيئة المالية و الاقتصادية في أية دولة، حيث أن الأسواق المالية تساهم بشكل مباشر في تجميع المدخرات الوظيفية من القطاعات ذات الفائض النقدي و تحويلها إلى قطاعات الاستثمار ذات العجز في الموارد المالية[3].

و تتجلى وظائفها في النقاط التالية[4]:

- تتمثل الوظيفة الأساسية لأسواق المال في نقل الأموال من الأطراف التي يتوفر لديها فائض من الأموال(مدخرات)، إلى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال(المستثمرين)، و قد وجدت الأسواق المالية في الأساس لإشباع رغبات و حاجات المتعاملين، و من ثم أصبحت ضرورة حتمية استلزمتها المعاملات الاقتصادية بين الناس و المؤسسات و الشركات و الحكومات.

- و تعمل الأسواق المالية على تحقيق موازنة فعالة مابين قوى الطلب و قوى العرض، و تنتج الحرية الكاملة لإجراء المعاملات و المبادلات كافة، و تزداد أهمية الأسواق المالية و تتبلور ضرورتها في المجتمعات التي تتسم بحرية الاقتصاد فيها على المبادرة و المبادلة الجماعية و الفردية.

---

[1] عاطف وليم، أسواق الأوراق المالية، دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2008، ص:21.

[2] زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2008، ص:187.

[3] مونيا سلطان، مرجع سبق ذكره، ص:06.

[4] متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى،2010، ص:57.

– و تستمد الأسواق المالية أهميتها من وجودها، و من الدور المتعدد الأوجه و الجانب الذي يقوم به، فهي تؤثر مختلف جوانب النشاط الاقتصادي و مجالاته، و في الوقت ذاته تتأثر به، مما يحدث بالتالي آثارا جديدة.

– كما تلعب الأسواق المالية دورا بالغ الأهمية في جذب الفائض في رأس المال غير الموظف و غير المعبأ في الاعتماد في الاقتصاد القومي، و تحوله من مال عاطل خامل إلى رأس مال موظف و فعال في الدورة الاقتصادية، و ذلك من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد و الشركات في الأسهم و السندات و الصكوك التي يتم طرحها في الأسواق المالية، بالإضافة إلى ذلك الأسواق المالية تساعد على توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم و السندات أو إعادة بيع كل من هذه الأسهم و السندات المملوكة، و من ثم تأكيد أهمية إدارةالموارد النقدية للمشروعات.

– فضلا عن ذلك توفر الأسواق المالية قنوات و مداخيل سليمة أمام الأفراد و لاسيما صغار المستثمرين، كما أنها تمثل أداة رئيسية لتشجيع التنمية الاقتصادية في الدول و تحقق جملة من المنافع الاقتصادية منها منافع الحيازة و التملك و الانتفاع و العائد الاستثماري المناسب، كما تمثل حافز للشركات المدرجة أسهمهافي تلك الأسواق على متابعة المتغيرات الحاصلة في أسعار أوراقها المالية و دفعها إلى تحسين أدائها و زيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسن أسعار أسهم هذه الشركات.

– و تتم عملية التمويل أو انتقال النقود من وحدات الفائض إلى وحدات العجز بطريقتين قد تكون مباشرة أو غير مباشرة و هي كما يلي[1] :

1. التمويل المباشر:

و فيه تحصل وحدات العجز المالي(التي تحتاج إلى المال) على ما تحتاجه بشكل مباشر من وحدات الفائض المالي، إما عن طريق الاقتراض المباشر، و إما عن طريق إصدار الأسواق المالية المختلفة مثل: الأسهم و السندات و أذونات الخزينة.

وهذا التمويل المباشر يمكن أن يتم بدون تدخل أو وجود أجهزة الوساطة المالية غير المصرفية، أو قد يتم بالاستعانة بخدمات بعض هذه الأجهزة مثل: بنوك الاستثمار و سماسرة الأوراق المالية.

[1] متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره،ص.69.

2. التمويل غير المباشر:

و ذلك من خلال أجهزة الوساطة المالية مثل: البنوك التجارية و شركات التأمين و صناديق المعاشات

و غيرها، و تقوم هذه المؤسسات بتجميع الأموال من وحدات الفائض بطريقتين: الأولى من خلال الودائع بكافة أشكالها و الثانية من خلال إصدار أوراق مالية خاصة مثل وثائق التأمين على الحياة

و شهادات الإيداع و شهادات الاستثمار، ثم تقوم المؤسسات السابقة باستخدام هذه الأموال في تقديم القروض لمن بحاجتها، أو استخدامه في شراء الأوراق المالية الجديدة التي تصدرها وحدات العجز المالي.

المطلب الثاني: أنواع الأسواق المالية و المتطلبات الملائمة لتكوين سوق مالية:

و في هذا المطلب سوف نتطرق إلى انواع الأسواق المالية و المتطلبات الملائمة لتكوين سوق مال

و العوامل اللازمة لنجاحها.

أولا: أنواع الأسواق المالية:

لقد تعددت تقسيمات الأسواق المالية نظرا لتعدد المؤسسات و الوحدات التي تحتاج إلى الأموال فضلا عن اختلاف الأغراض التي من أجلها تطلب او تعرض، و كذلك تتنوع لاختلاف الآجال الزمنية للقروض و من ثم تعدد أنواع القروض المتاحة و المؤسسات التي توفر الأموال و لذلك بمكن تقسيم اسواق المال إلى سوقين، سوق النقد و سوق رأس المال[1] .

1. **سوق النقد:**تعرف أسواق النقد بأنها الأسواق التي فيها إصدار و تداول أدوات مالية و أوعية ائتمانية قصيرة الأجلالتي تستحق خلال سنة أو أقل، و التي يتم متابعتها(بيع، شراء) من خلال سعر الفائدة المرتبط بها و الذي يحدد غالبا عند عقد القرض، و بمعنى آخر فإن السوق النقدية" هي مجموعة المؤسسات أو الوكالات و الأفراد الذين يتعاملون في النقود إقراض قصيرة الأجل التي تغطي فترة لا تزيد عن سنة و يتم فيها تداول العملة بكافة أشكالها المحلية و العالمية و تسدد فورا"[2].

[1] رشيد هولي، مدى فعالية سوق الأوراق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخصخصة "دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2011، ص:10.

[2] جلال بن دهان، دور الأسواق المالية في تفعيل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات و تسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي–ام البواقي–،2013، ص:03.

2. **سوق رأس المال:** هي أسواق يتم فيها إصدار و تداول الأدوات المالية متوسطة و طويلة الأجل التي تزيد مدة استحقاقها عن سنة مثل أدوات الملكية(الأسهم)، و أدوات الدين(السندات)،

و القروض المصرفية طويلة الأجل، و بالتالي فهي تتوجه لتمويل رأس المال الثابت للوحدات الاقتصادية[1].

ثانيا: المتطلبات الملائمة لتمويل سوق مالية:

من أجل تكوين سوق مالي يجب أن يتوفر تكامل بين المتطلبات الملائمة لتكوينه و بين العوامل المساعدة لنجاحه.

يتطلب إنشاء سوق مالي توفر شروط تتمثل في الآتي[2]:

- وجود مكان محدد و معلوم عند كافة المتعاملين و الراغبين في التعامل.
- سهولة الاتصال بين المتعاملين مباشرة أو عن طريق الوسطاء.
- وجود الاستمرارية و التنظيم فيها من خلال ما يلي:

1. وجود عدد كاف من المتعاملين فيها يضمن الاستمرارية فيها من ناحية، و الاستقرار من ناحية أخرى، لأنه يمنع التحكم في الأسعار من قبل فئة من المتعاملين.
2. وجود الحرية التامة بين المتعاملين و المعاملات التي تجرى فيها.
3. إجراء عمليات كثيرة و متكررة.
4. زيادة عدد المتعاملين فيها عن طريق زيادة عدد الشركات المسجلة في البورصة و تعدد الأوراق المالية المطروحة للتداول.

- تحويل المدخرات إلى استثمارات حيث تعتبر السوق المالية من أهم الأدوات التي يتم بواسطتها تحويل المدخرات إلى استثمارات و ذلك لكن هذا السوق مجالا لاستثمار أموال الأفراد في شراء الأدوات المالية التي تمثل حصصا من رأس مال مؤسسة صناعية أو تجارية أو عقارية.
- الاهتمام بوسائل الإعلان و مراقبتها فتكوين الشركات أو طرح الأسهم و السندات لابد أن يكون مصحوب بإعلان مناسب حتى يعلم كل مستثمر و كل مدخر الفرصة التي قد تحتاج إلى

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، الأسواق المالية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد21، صندوق النقد العربي، أبو ظبي،2011، ص:16.

[2] زكريا سلامة عين شطناوي، الآثار الاقتصادية لأوراق الأسواق المالية من متطور الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن،2009، ص:49.

توظيف أمواله فيها، و لابد هذه البيانات الواردة في الإعلانات حتى نحافظ على مصلحة صغار المستثمرين و حتى تكون هذه الإعلانات ذات صبغة جدية[1].

ثالثا: عوامل نجاح السوق المالي:

لقيام أو نشأة اي سوق مالي عدة شروط و متطلبات يجب توفرها، و كذلك لنجاح هذا السوق هناك عوامل أخرى سواء كانت أساسية أو مكملة تتحدد لتحقيق الهدف و هي كالآتي:

1. **العوامل الأساسية:** و يمكن تمثيلها فيما يلي[2]:
   - وجود الأنظمة و اللوائح لتنظيم الأسواق المالية من قبل الحكومات من خلال القوانين و التشريعات الرقابية التي تضفي صفة المنافسة الكاملة و تمنع الاحتكار و النصب و الاحتيال.
   - إتباع السياسات التي تشجع الادخار و الاستثمار.
   - توفير المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية و الربحية، و التي تسمح باستيعاب المال المعروض.
   - توفير شبكة جيدة من المتعاملين و الوسطاء في السوق.
   - إضفاء الشفافية على الشركات المصدرة للأوراق المالية و إخراجها من الإطار العائلي.
   - وجود معلومات كثيرة و متنوعة عن الأدوات المالية المدرجة و المتوفرة في السوق المالي مبينة خصائصها و مستوى خطورتها، إضافة للعدد المعقول لهذه الأوراق في السوق.
   - وجود عمق كافي في السوق من حيث كثافة التداول و وجود قاعدة عريضة من صغار و كبار المستثمرين بحيث لا يستطيع المضارب مهما بلغت قوته التأثير في حركة الأسعار بشكل غير طبيعي.
2. **العوامل المكملة أو التشكيلية:** بالإضافة إلى العوامل الموضوعية السابقة فإننا يمكن أن نضيف إليها بعض العوامل الشكلية التي تتلخص بالآتي[3]:

---

[1] مسعداوي يوسف، متطلبات تحقيق كفاءة الأسواق المالية "دراسة تحليلية لبورصة الجزائر"، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، العدد02، الجزائر،2010، ص:09.

[2] فتيحة عباسية، دور الأسواق المالية في دعم التنمية الاقتصادية "دراسة حالة لسوق الأوراق المالية بالجزائر"، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2013، ص:10.

[3] حسني علي خريرش، عبد المعطي رضا أرشيد و آخرون، الأسواق المالية بورصة الأسهم و السندات المالية، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن،2011، ص:24.

- الوضع الجغرافي، موقعه الجغرافي و مدى بعده أ قربه من الأسواق المالية الدولية.
- الاهتمام بالمرافق العامة، و في مقدمتها سهولة المواصلات و الاتصالات السلكية

و اللاسلكية.

- وجود عدد كبير من البنوك الوطنية و الأجنبية و شركات الاستثمار.
- ارتفاع نسب الادخار عند الأفراد.
- وجود حد أدنى من الاستقرار السياسي و الاجتماعي داخل الدولة.
- عدم وضع رقابة داخل المصرف.
- وجود نظام ضريبي مرن و غير متغالي في الأسعار.

و عند توفر الشروط الأساسية و المكملة فإنها تتهيأ الفرصة لقيام سوق مالية نقدية فعالة و ناجحة.

المطلب الثالث: خصائص و أهمية و هيكل الأسواق المالية:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الحديث عن خصائص الأسواق المالية و كذا أهميتها و نعطي لمحة عن هيكلها.

أولا: خصائص الأسواق المالية:

لسوق الأوراق المالية، بعض الخصائص تميزها عن باقي الأسواق الأخرى نذكر منها[1]:

- سوق الأوراق المالية تتسم بكونها أكثر تنظيما من باقي الأسواق المالية الأخرى، نظرا لكون المتعاملين فيها من الوكلاء المختصين، وهناك شروط و قيود قانونية لتداول الأوراق المالية في هذه السوق، لذلك في معظم البلدان هناك إدارات مستقلة ذات صلاحيات تدير العمليات في أسواق الأوراق المالية و توفر للمتعاملين المعلومات الضرورية.
- ستطلب سوق الأوراق المالية وجود سوق ثانوية، يتم فيها تداول الأدوات التي إصدارها من قبل بما يكفل توفير السيولة.
- التداول في هذه السوق يتم بتوفير المناخ الملائم، و كذا المنافسة التامة حتى يتم تحديد الأسعار العادلة على أساس العرض و الطلب.

[1] بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية و سبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006، ص:10.

- التداول في سوق الأوراق المالية الثانوية الخاصة يتم من خلال الوسطاء ذوي خبرة في الشؤون المالية.
- سوق الأوراق المالية تتميز بالمرونة، و بإمكانية استفادتها من تكنولوجيات الاتصال.
- الاستثمار في سوق الأوراق المالية يتطلب توفر المعلومات السوقية، و اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.
- سوق الأوراق المالية ترتبط بالأوراق المالية طويلة الأجل، و تكتسب أهمية خاصة في تمويل المشروعات الانتاجية التي تحتاج إلى أموال تسدد على أمد طويل.
- الاستثمار في الأوراق المالية يعتبر ذا عائد مرتفع نسبيا.

ثانيا: أهمية الأسواق المالية:

تعود أهمية الأسواق المالية إلى الكثير من العوامل تتمثل في الآتي[1]:

- تعريف جمهور المستثمرين و رجال الأعمال بالشركات و المؤسسات الوطنية و وضعها المالي، حيث يعطي حجم التداول لأسهم الشركة أسعار أسهمها مؤشرا واضحا عن أموال الشركة و مركزها المالي.
- المساهمة في تعبئة الموارد المالية المعطلة.
- تسهيل التقاء مدخرات الأفراد و الهيئات بالمستثمرين.
- تعمل الأسواق المالية على تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى الطلب و قوى العرض، و تتيح الحرية الكاملة لإجراء كافة المعاملات و المبادلات.
- ضرورة حتمية لتنمية الادخار و توجيهه لخدمة التنمية الاقتصادية.
- السوق وسيلة رئيسية لتحقيق سيولة الاستثمارات المدخرة و بالتالي تعبئة و تنمية المدخرات.
- تقدم السوق مؤشرا ماليا إضافة إلى المؤشرات الاقتصادية لقياس الأداء الإنتاجي عن طريق تطوير أسعار الأوراق المالية.
- تعد الأسواق المالية مجالا واسعا لتسهيل عمليات التبادل للأصول الاستثمارية فيما بين الأسر و المؤسسات و الحكومات كأطراف اقتصادية رئيسية.
- تربط الأسواق المالية النشاطات الاستثمارية قصيرة الأجل بالنشاطات الاستثمارية طويلة الأجل.

[1] مونيا سلطان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14، 16.

ثالثا: هيكل سوق الأوراق المالية:

تنقسم سوق الأوراق المالية إلى سوقين أساسيين هما[1]:

1- سوق الإصدار: تسمى هذه السوق بالسوق الأولية تطرح فيه الشركات أوراقها المالية للمرة الأولى للاكتتاب بهدف الحصول على احتياجاتها التمويلية لتنفيذ خططها الاستثمارية، فقد يكون المصدر شركة جديدة أو شركة قائمة في السوق ترغب في فتح رأسمالها أو زيادته، و هناك نوعين من الطرح للأوراق المالية هما:الطرح للتداول العام و الطرح للتداول الخاص، تطرح الأوراق المالية للبيع للجمهور بصفة عامة في حالة الطرح العام، بينما تطرح لعدد محدود من المستثمرين في ظل أسلوب الطرح الخاص، و غالبا ما يكون هؤلاء المستثمرين الحاليين بالشركة بالإضافة إلى عدد قليل من الأعوان المحتملين.

2- السوق الثانوية: هي السوق التي يجري فيها تداول الأوراق المالية التي تم إصدارها من قبل في السوق الأولية اين يتم نقل ملكية هذه الأوراق من شخص إلى آخر، و لا تضيف التبادلات التجارية في هذه السوق أي رأسمال إلى الشركة المصدرة، بل أن الأمر لا يتجاوز مجرد الاستثمار في أدوات خاضعة للتداول و التخلي عنها عند ترك الاستثمار بسبب تفعيل السيولة.

السوق الثانوية تجعل من الأسهم و السندات أكثر سيولة، و لا شك أن إمكانية تسييل الأوراق المالية يجعلها أكثر قبولا و جاذبية، كما أنها تساعد في عملية تسعير الأوراق المالية المصدرة في السوق الاولية.

و نظرا لتنوع طرق التعامل في الأسواق الثانوية فقد تم تقسيمها إلى أسواق منظمة و أسواق غير منظمة نعرضها فيما يلي:

- **السوق المنظمة**: تسمى بورصة الأوراق المالية و هي تتمثل في الهيئة الرسمية التي تتولى التعامل في الاوراق المالية، لها مكان محدد يتم فيه تداول هذه الأوراق، و يتم بيع و شراء الأوراق المالية في هذه السوق من طرف وكلاء(وسطاء) بائعي و مشتري الأوراق المالية و الذين يقومون بتنفيذ المعاملات لحساب موكليهم و حسابهم الخاص.

[1] يمينة سهايلية، دور حوكمة الشركات في تحسين بيئة الأعمال و تنشيط سوق الأوراق المالية-دراسة حالة الأسواق المالية الناشئة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف،2019، ص ص:151، 153.

- **السوق غير المنظمة:** يستخدم هذا المصطلح للدلالة على المعاملات التي تتم خارج البورصات و تسمى بالمعاملات فوق المنضدة، في هذه السوق لا يوجد مكان محدد لإجراء المعاملات و إنما تقوم بها بيوت السمسرة من خلال شبكة كبيرة من الاتصالات السريعة التي تربط بين السماسرة و التجار و المستثمرين، و هنا يمكن للمستثمرين أن يختاروا من يقدم لهم أفضل الأسعار.

3-السوق الثالث: تتكون هذه السوق من بيوت السمسرة من غير اعضاء الأسواق غير المنظمة و لكن لهم الحق في أن يتعاملوا في الأوراق المالية المصدرة في تلك الأسواق، و قد كان الدافع وراء نمو هذه السوق هو عدم تمتع مؤسسات الاستثمار الكبيرة بخصم على العمولة عند تعاملها في الأسواق المنظمة، غير أن التعامل في السوق الثالث يوفر لها فرصة التفاوض في مقدار العمولة و الحصول على تخفيض مغري.

4-السوق الرابع: ينشئ المؤسسات الاستثمارية الكبيرة و الأفراد الأغنياء الذين يتعاملون بينهم في شراء و بيع الأوراق المالية في طلبيات كبيرة بهدف التخلص من العمولات التي يدفعونها للسماسرة، و يتم اللقاء بين البائعين و المشترين من خلال وسيط يساعده في ذلك شبكة اتصالات قوي و الوسيط لا يقوم بدور التاجر أو السمسار و من ثم فإن أتعابه تقل كثيرا عن عمولة السمسرة، و قد يتفق مع عملائه على أتعاب سنوية مقابل خدماته.

المبحث الثاني: ماهية الأسواق المالية الناشئة.

بما أن الأسواق المالية احتلت مكانة مميزة في الاقتصاد الرأسمالي، ظهر مؤخرا ما يسمى بالأسواق المالية الناشئة التي كانت بمثابة معجزة إذ شدت انتباه المستثمرين، فقد لعبت دورا كبيرا في تنمية اقتصاداتها المحلية نظرا للمتدفقات المالية الكبيرة.

المطلب الأول: مفهوم و تصنيف الأسواق المالية الناشئة.

سوف نتحدث في هذا المطلب عن مفهوم و تصنيف الأسواق المالية الناشئة.

أولا: مفهوم الاسواق المالية الناشئة:

لقد أحيط موضوع الأسواق المالية الناشئة بالعديد من الدراسات من قبل الباحثين أو المؤسسات المالية الدولية من أجل محاولة تعريفها.

تعريف مؤسسة التمويل الدولية:

وفق هذه المؤسسة اسواق الأوراق المالية الناشئة: " تلك الأسواق في الدول منخفضة و متوسطة النمو، و بدأت عمليات التغيير و النمو في الحجم و التعقد، و تتمتع بقدرات متعددة لمواصلة النمو و التقدم.

فبالنسبة لهذه المؤسسة يقصد بأسواق الأوراق المالية الناشئة، تلك الأسواق التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول نحو اقتصاد السوق، و الطريقة الأفضل لتحديد السوق الناشئ تستوجب الرجوع الى عدد من الخصائص النوعية، فصفة الناشئ إذا ما أطلقت على الاقتصاد فإنه تعني مرحلة الانطلاق، حيث توجد به إمكانية نمو هامة، و هذا يعني أن فرص تحقيق الأرباح من المؤسسات و المردودية من الاستثمارات ستكون أكثر أهمية من تلك الموجودة في الاقتصاديات المتقدمة، أما كلمة السوق فتشير أنه يجب أن يتمتع بهيكل لبورصة متطورة بما فيه الكفاية للسماح للأعوان بالاستمرار، و بالتالي فالأسواق الصغيرة جدا هي التي تتميز بغياب نشاط حقيقي للبورصة فهي مستثناة من التصنيف، و قد مر كل من سوق

بمرحلة السوق الناشئ في بداية تطوره، ففي بداية القرن العشرين كان السوق المالي الأمريكي يعتبر سوقا ناشئا بينما اعتبر السوق المالي الياباني كذلك في الستينات و حتى بداية السبعينات[1].

تعريف مؤشر* Standard and Poor's[2]:

تتمثل تلك" الأسواق التي تنتمي لاقتصاد ذي دخل متوسط أو منخفض حسب تعريف البنك الدولي و أن يكون رأس مال قابل للاستثمار فيها منخفضا مقارنة بالناتج المحلي الخام".

نلاحظ من خلال التعريف أعلاه أن مؤشر Standard and Poor's كان يعتمد إلى غاية 1995 لتحديد أسواق الأوراق المالية الناشئة على المعيار الذي وضعه البنك الدولي لتصنيف الاقتصاديات المتوسطة و ضعيفة الدخل، حيث تعتبر الاقتصاديات كناشئة إذا كان الناتج المحلي الخام للفرد لا يتجاوز العتبة التي يحددها البنك الدولي لتمييز هذه الدول عن الدول مرتفعة الدخل إلا أن هذه الطريقة أصبحت غير مفيدة، فالاعتماد على الدولار لحساب الناتج الخام للفرد يتأثر بالتقلبات الحادة لمعدل سعر الصرف.

و هناك تعريف آخر:

تعتبر الأسواق المالية الناشئة تلك الأسواق التي تقع في البلدان النامية، و ذات معدلات نمو عالية، و تمتلك فرص مغيرة و جذابة للشركات و المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى أن لهذه الأسواق إمكانيات اقتصادية مستقبلية واعدة، أو تلك الأسواق التي تبذل جهود لتغيير و تحسين اقتصادها بهدف رفع أدائها إلى مصاف اقتصاديات الدول المتقدمة.

[1] غنية ساعد، دور ترقية أسواق الأوراق المالية على استقطاب استثمارات المحفظة: حالة اسواق الأوراق المالية العربية الناشئة، أطروحة دكتوراه، التخصص: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2019، ص ص: 78، 79.

[2] غنية ساعد، المرجع نفسه، ص ص: 78، 79.

*Standard and poor'S : مؤشر يضم أكبر 500 شركة مدرجة في البورصات داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: تصنيف الأسواق المالية الناشئة:

يمكن تصنيف أسواق الأوراق المالية الناشئة ضمن ثلاثة مجموعات[1]:

1-الأسواق المالية الأكثر تقدما: هذه المجموعة تضم أسواق بلدان عدة: ماليزيا- المكسيك- كوريا الجنوبية- تايوان و تايلاندا... الخ، تجمعها بعض الخصائص المشتركة مع الأسواق المتطورة:

- معلات تضخم منخفضة.
- استقرار نسبي في أسعار الصرف.
- أنظمة مالية و مصرفية متطورة.
- سهولة التوجه إلى الأسواق الدولية للأسهم و السندات.
- تبادل هام في سوق الأسهم.
- استخدام تقنيات متطورة نسبيا في كافة العمليات الواقعة على الأوراق المالية.

2-الأسواق حديثة الناشئة: أو تلك التي تعاني من الركود ينطبق هذا المصطلح على أسواق جميع البلدان التي لا يمكن أن تعتبر اقتصادها متقدما، و في ما يلي بعض مميزات الأسواق حديثة النشأة و الأسواق الراكدة هي أسواق البلدان النامية، و أسواق بلدان أوروبا الوسطى و الشرقية و أسواق البلدان التي ظهرت إثر سقوط الاتحاد السوفياتي السابق و كذلك اسواق بعض البلدان الاشتراكية في آسيا، فإن النتائج التي حققتها هذه البلدان كانت على وجه عام غير مرضية، كما أن توجهها نحو تدفقات رؤوس الأموال الدولية كان محدودا أيضا، هذه الأوراق المالية هي إجمالا في مرحلة نشوء حيث يبدو حجم الاقتصاد الوطني متواضعا، و هذا بدوره ينعكس سلبا على حجم العمليات.

3-أسواق الأوراق المالية الناشئة بالمعنى الضيق للمصطلح: أسواق الأوراق المالية الناشئة بالمعنى الضيق هي أسواق الأرجنتين و البرازيل و الهند و نيجيريا و الفلبين و التي بلدانها تتميز باقتصاد أقل تطور و بتبادلات أقل من الصنف الأول التي تعتبر حسب مؤسسة International Finance Corporation* سائرة باتجاه تحقيق تبادلات نوعية في بنائها و تقنية عملها.

---

[1] الجوزي غنية، انعكاسات العولمة المالية على أداء الأسواق المالية الناشئة دراسة حالة سوق أوراق ماليزيا، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019، ص ص: 133، 134.

*International Finance Corporation: مؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، تعنى بالقطاع الخاص أي التعامل معه.

المطلب الثاني: أسباب و محددات نمو و تطور الأسواق المالية الناشئة و مراحل تطورها:

سنتطرق خلال هذا المطلب إلى أسباب و محددات نمو الأسواق المالية الناشئة و مراحل تطورها.

أولا: أسباب نمو و تطور الأسواق المالية الناشئة:

ترجع أسباب نمو الأسواق المالية الناشئة بالدول النامية إلى نوعين من العوامل و هي[1]:

1-العوامل الداخلية: تتمثل هذه العوامل في السياسات التي اتبعتها كثير من الدول النامية التي أدت إلى نمو أسواقها المالية، و هي تشمل ما يلي:

- برامج الإصلاح الهيكلي و التكييف الهيكلي التي انتهجتها كثير من الدول النامية خاصة برامج الخوصصة التي أدت إلى بيع كثير من الشركات عن طريق طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية.
- العمل على إصلاح القطاع المالي و الذي يعتبر أحد العوامل التي ساعدت على النمو السريع لأسواق الأوراق المالية، و تمثلت أهم هذه الإصلاحات في التخلي عن الائتمان الموجه و تخفيض الضرائب على الخدمات.
- عصرنة السوق باستخدام التكنولوجيا الحديثة مع تنظيم قواعد الإفصاح المالي.
- تحرير أسعار الصرف و أسعار الفائدة و التي تعد من العناصر المهمة في جذب الاستثمار.
- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية مثل: كوريا و تايلاندا، فقد شجعت معدلات النمو المرتفعة الاستثمار في أسواق تلك الدول.

2-العوامل الخارجية: إضافة إلى العوامل الداخلية هناك بعض العوامل الخارجية و هي:

- انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية.
- تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة و الذي انعكس سلبا على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

[1] يمينة سهايلية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 210، 212.

- ارتفاع معدلات السيولة النقدية عالميا نتيجة للنمو السريع في سوق العملات المختلفة، و زيادة حجم الأموال المتوافرة لدى الدول المصدرة مما أدى إلى توسيع حجم السيولة المتاحة للاستثمارات الدولية.

ثانيا: محددات نمو الأسواق المالية الناشئة:

منها عوامل داخلية و خارجية و هي[1]:

1-العوامل الخارجية: (عوامل الدفع):

تتمثل في العناصر الآتية:

- **انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق العالمية خاصة السوق الأمريكية:** ففي بداية التسعينات حدث انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل في معظم الدول المتقدمة نتيجة للتخفيضات الكبرى في أسعار الخصم التي أجرتها السلطات النقدية.
- **التغيرات المؤسسة في الدول المتقدمة:** بهدف تشجيع الاستثمار في أسواقها المالية شرعت العديد من الدول في إجراء تعديلات و استحداث تشريعات من أجل مزيد من التكامل العالمي لأسواق الأوراق المالية.
- **زيادة التنويع الدولي لمحفظة الأوراق المالية:** يترتب على زيادة التنويع الدولي لمحفظة الأوراق المالية تقليل درجة المخاطر، و تظهر أهمية الاتجاه نحو زيادة التنويع في محفظة الأوراق المالية خصوصا للمستثمرين ذوي الطابع المؤسسي، مثل شركات التأمين، و يعتقد العديد من المحللين إنه بالإضافة إلى العوامل السالفة إن جانبا كبيرا من الموارد الخاصة التي تتدفق إلى الأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية و شرق آسيا، خاصة أسواق الأرجنتين، البرازيل و كولومبيا و المكسيك و فنزويلا.

[1] الجوزي غنية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 135، 139.

2-العوامل الداخلية: (عوامل الجذب): كل العوامل الخارجية لها أهميتها في تدفق رؤوس الأموال إلى الأسواق المالية الناشئة، بالإضافة إلى العوامل الداخلية و هي :

- **سياسات الإصلاح الاقتصادي**: طبقت معظم الدول النامية سياسات لإصلاح اقتصادها، بهدف توفير المناخ الملائم لنمو أسواق الأوراق المالية، و هذا تهدف هذه السياسات إلى الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- **ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي**: تعد معدلات النمو المرتفعة التي حققتها الاقتصاديات الناشئة من العوامل المهمة التي أدت إلى تشجيع الاستثمار بأسواقها.
- **إتباع سياسة الخوصصة**: يعد وجود سوق أوراق مالية نشطة من أهم المتطلبات لنجاح و تدعيم أساليب الخصخصة المتبعة، و ذلك لجذب المدخرات المحلية و الخارجية.
- **انخفاض معدلات التضخم**: يعتبر انخفاض معدلات التضخم واحد من أهم الأهداف التي سعت برامج الإصلاح الاقتصادي بالدول النامية إلى تحقيقها نظرا لآثارها الإيجابية على الاقتصاد الكلي.
- **استقرار أسعار الصرف**: هناك علاقة عكسية بين تقلبات أسعار الصرف و بين تدفقات الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة و الاستثمار في سوق الأوراق المالية.
- **عوامل الجذب المتعلقة بأسواق رأس المال**: و تتمثل هذه العوامل في عوامل الجذب التي تتمتع بها تلك الأسواق مما يؤهلها بأن يكون أحد مكونات المحفظة الاستثمارية و من أهم هذه العوامل:

– ارتفاع معدل نمو رأس المال السوقي: و هذا ما يميز أسواق الأوراق المالية الناشئة، بعض الأحيان يفوق حتى معدل النمو في الأسواق المتقدمة.

–ارتفاع معدل نمو قيمة التداول: أيضا هذا المعدل يفوق مثيله في الأسواق المتقدمة و هذا ما يؤكد زيادة الأهمية النسبية لهذه الأسواق.

– **ارتفاع عوائد الاستثمار و الارباح**: تتميز أسواق الأوراق المالية الناشئة بارتفاع العوائد الأصول المتداولة بها عن العوائد التي تتحقق بالأسواق المتقدمة.

ثالثا: مراحل تطور أسواق الأوراق المالية الناشئة:

تمر الأسواق المالية الناشئة في تطورها بأربعة مراحل و قبل أن يمر السوق إلى المرحلة الموالية يكون قد مر بالمرحلة التي قبلها، و تتمثل هذه المراحل في[1]:

الشكل رقم (01.01):مراحل تطور الأسواق المالية الناشئة

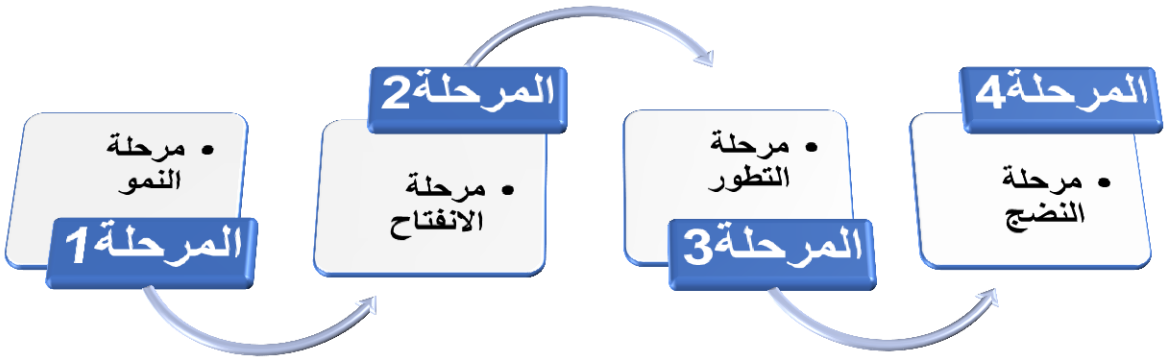

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات الموالية.

1. **المرحلة الأولى (النمو)**: تتميز الأسواق الناشئة في هذه المرحلة بما يلي:
   - قلة عدد الشركات المسجلة و انخفاض عدد الأسهم و تعرضها لتقلبات شديدة في الأسعار.
   - ارتفاع درجة التركز و انخفاض السيولة.
   - تتجه أسعار الأوراق المالية في هذه المرحلة إلى الارتفاع، الأمر الذي يجعلها تجذب المدخرات المحلية التي كانت توجه إلى أنشطة أخرى.
2. **المرحلة الثانية (الانفتاح)**: تتميز السوق الناشئة في هذه المرحلة بارتفاع السيولة مع تنوع الأسهم إضافة إلى تطور اللوائح التنظيمية، الأمر الذي يوفر فرص لتحقيق الربح للمستثمرين بهذه الأسواق خاصة المستثمرين الأجانب.

[1] يمينة سهايلية، مرجع سبق ذكره، ص:210.

3. **المرحلة الثالثة (التطور)**: تتميز الأسواق التي تكون في هذه المرحلة بتحقيق قدر الاستقرار في أسعار الأوراق المالية مما يؤدي إلى قلة التقلب في العوائد، بالإضافة إلى سرعة التداول و ارتفاع القيمة السوقية للأسهم مقارنة بالمرحلتين السابقتين.
4. **المرحلة الرابعة (النضج)**: في هذه المرحلة تكون السوق الناشئة حققت درجات كبيرة من النضج في نشاطها بحيث تتميز بما يلي:
   - ارتفاع درجة السيولة بالنظر إلى ارتفاع حركة التداول.
   - تميزها باتساع السوق بالنظر إلى كثرة الشركات المسجلة.
   - انخفاض مخاطر الأوراق المالية إلى مستوى منافسة الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: خصائص الاسواق المالية الناشئة و مكانتها ضمن التوزيع الدولي:

في هذا المطلب سوف نتحدث عن خصائص الأسواق المالية الناشئة و مكانتها ضمن التوزيع الدولي.

أولا: خصائص الاسواق المالية الناشئة:

تتميز الاسواق المالية الناشئة بمجموعة من الخصائص تتمثل في الآتي[1]:

1. **حجم السوق**: و يقيسه مؤشرين:
   - **الرسملة السوقية**: يقصد بالرسملة السوقية القيمة السوقية لجميع الأصول المسجلة و المسعرة في البورصة، حيث تتغيرالرسملةبتغيير الأسعار في البورصة، الدخول أو الخروج من البورصة، الخوصصة، رفع رأسمال الشركة.... الخ.
   - **عدد الشركات المسجلة في السوق**: يقصد به عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية

و يستخدم هذا المؤشر للدلالة على حجم السوق إن هذا المؤشر يفقد تلك الدلالة إذا لم يصاحبه استخدام مؤشر القيمة السوقية أي قد يكون عدد الشركات المدرجة في السوق كبيرا و لكن إجمالي السوقية لتلك الشركات صغيرا.

[1] عبد الحفيظ خزان، أسواق الأوراق المالية الناشئة في الدول النامية دراسة: " مجموعة الأسواق المالية الناشئة من 1994 إلى 2016"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12(3)، الجزائر، جوان 2017، ص ص: 108، 118.

2. **السيولة:** و يقصد بها بيع و شراء الأوراق المالية، و هناك مؤشران:
   - **معدل التداول:** و يقيس التداول المنظم لاسم الشركات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
   - **معدل الدوران:** هو ما يعادل القيمة الكلية للأسهم المحلية المتداولة خلال فترة معينة كنسبة مئوية من القيمة السوقية، و هو يقيس حجم المعاملاتبالنسبة لحجم السوق، حيث يستخدم معدل دوران السهم المرتفع كمؤشر إلى كثافة التداول في سوق الأوراق المالية، و إلى أن تكاليف إتمام الصفقات منخفضة، و الجدير بالذكر أن القيمة السوقية العالية لا تعني بالضرورة أن سيولة السوق مرتفعة و لذلك فإننا نحتاج إلى مؤشري حجم التداول و معدل السهم لقياس السيولة.
3. **التمركز:** في العديدمن البلدان تسيطر بعض الشركات على السوق الأمر الذي يعني ارتفاع درجة التمركز في السوق، و تعد درجة التركيز المرتفعة أمرا غير مرغوب فيه لأنها قد تؤثر بشكل سلبي على سيولة السوق، و تقاس درجة تركيز السوق من خلال تحديد نصيب أكبر عشر شركات من رأس مال السوق أو قيمة التداول.
4. **افتقارها للتنظيم:** تشهد الأسواق المالية الناشئة في معظمها سوء تنظيم و عدم الكفاء في الإدارة كونها أسواقا وجدت ظروف اقتصادية ميزت البلدان المتواجدة فيها، و لم يتوخى في إنشائها تحضير القوانين و التشريعات المنظمة للعمل فيها، بمعنى أن سلطات تلك الدول لم تولي أهمية لائقة للجوانب التنظيمية التي توجه عملها بما يحسن كفاءتها.
5. **ارتفاع عوائد الاستثمار فيها:** تمثل الأسواق المالية الناشئة مركزا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي لاسيما من قبل المستثمرين في الأسواق المتقدمة لما يحققونه من عوائد مرتفعة على استثماراتهم في هذه الأسواق مقارنة بما يحققونه في الأسواق المتطورة.
6. **التطور السريع:** تتميز الاسواق المالية الناشئة بنموها السريع، حيث نشهد ارتفاعا متزايدا في عدد الشركاتالمدرجة بها، و ما يتبعه من زيادة في حجم الأوراق المتداولة فيها، و يعود ذلك إلى أن إنشاء تلك الأسواق يدخل في إطار عملية الخوصصة المتبعة من قبل تلك الدول، و التي تهدف أساسا إلى تغيير الطبيعة القانونية للشركات العمومية إلى شركات مساهمة مصدرة للأوراق المالية، مما يؤدي إلى تعزيز تلك الأسواق.

و يمكن تمثيلها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01.02): خصائص الاسواق المالية الناشئة.

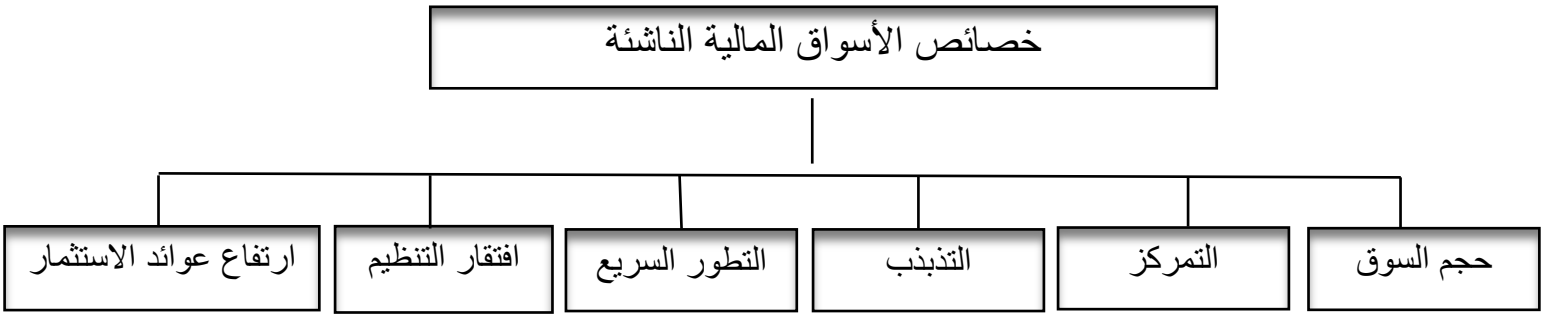

المصدر: عبد الحفيظ خزان، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ثانيا: مكانة الأوراق المالية ضمن التوزيع الدولي:

لقد ساعد الانفتاح الاقتصادي و المالي للأسواق الناشئة في ازدياد تدفق رأس المال الأجنبي الخاص إليها بشكل كبير مع بداية التسعينات، في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، استثمارات محافظ المالية، حيث تمكنت هذه البلدان من التحكم في أزمة المديونية بتقليص لجوئها إلى الاقتراض الحكومي الرسمي و الخاص قبل فترات الأزمات، إضافة إلى العوائدالمرتفعة يبحث المستثمر الدولي عن الاستثمار الأقل مخاطرة، و يعتبر بعض المحللين الماليين أن ضعف معامل الارتباط بين العوائد على الأسواق الناشئة يلعب دورا مهما في نجاح الاستثمارات في الأسواق الناشئة، و هذا الارتباط الضعيف جدا يترجم من جهة نظر هؤلاء المحللين بوجود أرباح محتملة من وراء عملية تنويع المحفظة في الأسواق الناشئة[1].

ثالثا: المنتجات المالية المتداولة في الأسواق المالية الناشئة:

يقتضي التمييز بين نوعين من المنتجات المالية المعروضة على المستثمرين في الأسواق الناشئة مسعرة في الأسواق الناشئة و المصدرة في بعض الأسواق الخارجية[2]:

[1] شيبان رمضان، العولمة المالية و تأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة–دراسة حالة الأوراق المالية العربية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية و تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018، ص ص: 46، 47.

[2] رابح خوني، حجاب عيسى، مساهمة الأسواق المالية الناشئة في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل سياسة التحرير المالي دراسة حالة السوق المالي الأردني، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد الأول، الجزائر، 2016، ص ص: 46، 47.

1. **المنتجات المسعرة و المتداولة في الأسواق الناشئة:** يجري تداول ثلاث فئات أساسية من الأوراق المالية في الأسواق الناشئة و هي تحديد الأسهم، السندات، و المنتجات المشتقة.

- **الاسهم:** عبارة عن ورقة مالية تثبت امتلاك حائزها لجزء من رأس مال المؤسسة التي أرصدته مع الاستفادة من كل الحقوق و تحمل كل الأعباء التي تنتج عن امتلاك هذه الورقة.
- **السندات:** تمثل السندات صكوك دين لمالكها، و هي أداة تمويل مباشرة ما بين وحدات العجز و الفائض، لذلك فهي عبارة عن قرض مجزئ إلى وحدات قياسية كل وحدة منها تدعى السند و يتميز التمويل بالسند مقارنة بالقرض التقليدي بمرونة التسييل العالية لحامله بوجود سوق الأوراق المالية.
- **المنتجات المالية المشتقة:** تعتبر المنتجات المالية المشتقة سواء كانت على معدلات فائدة أو على أسعار الصرف أو على مؤشرات أخرى حديثة النشأة في معظم هذه الأسواق و شملت 32 سوقا ناشئا، تبين أن 12 سوق كانت تفتقر لمنتجات مشتقة و 13 أخرى أقرت بأنها مهتمة بمنتجات من هذا النوع.

2. **إصدار شركات أسواق الأوراق المالية الناشئة لمنتجات في الأسواق الخارجية:** بهدف استقطاب عدد أكبر من المستثمرين أصدرت العديد من الشركات المسعرة في الأسواق الناشئة أسهمها في بعض الأسواق المتطورة الأجنبية و أيضا أقدمت لأسهمها التي قد أصدرتها في السوق المحلي:

- **المنتجات المالية من نموذج الأسهم:** المقصود بذلك على وجه الخصوص:
  - إيصال الإيداع الأوروبي Europen Dipositary Receipt.
  - إيصال الإيداع العالمي Global Dipositary Receipt.
  - إيصال الإيداع الأمريكي Amerecan Dipositary Receipt.

و هي في مجملها أسهم نموذجية مصدرة في الأسواق الناشئة لكنها مسعرة في أسواق أجنبية متطورة.

- **المنتجات المالية في نموذج سندات:** حيث هناك سندات مصدرة بالين و الموظفة في أسواق مالية غير يابانية، و السندات المصدرة بغير الدولار الأمريكي و الموظفة في الولايات المتحدة الأمريكية التي لاقت الاهتمام الشديد من قبل المستثمرين
- **المنتجات المالية المشتقة:** في هذا الاطار يشار إلى تطور أدوات التغطية المتعلقة بأسواق الأوراق المالية الناشئة و المصدرة و المسعرة في اسواق مالية أخرى[1].

[1] الجوزي غنية، مرجع سبق ذكره، ص:144.

خلاصة:

إن الأسواق المالية هي القناة التي تيسر تدفق الأموال من الفئات الاقتصادية ذات الفائض المالي إلى الفئات الاقتصادية التي تعاني العجز المالي، في وجود وسطاء ماليين كحلقة وصل بين المستثمرين

و المدخرين، و مصنفة إلى عدة تصنيفات بحسب معايير معينة، مما ساعدها على زيادة جذبها للمستثمرين، و إقبال الأفراد و الشركات على ادخار أموالهم، و هذا إضافة لتميزها بخصائص لا تتوفر في غيرها من الأسواق.

و تعد الأسواق المالية الناشئة محور اهتمام الكثير من الاقتصاديين و المتعاملين الدوليين، لما تميزت به هذه الاسواق من خصائص و مميزات جعلتها محط أنظار المستثمرين خاصة في ظل العوائد التي تدر عليهم، الأمر الذي جعل دول هذه الأسواق تتجه لدعم جهودها و إمكانياتها نحو التطور.

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول العولمة الاقتصادية والنشاط البنكي

الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول العولمة الاقتصادية و نشاط البنوك

تمهيد:

لقد شهد عقد التسعينيات العديد من التغيرات العالمية، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة مترامية الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، ونتج عن هذا مفهوم جديد لا يزال يثير جدل واسع حول تحديثه وآثاره وأبعاده ألا وهو مفهوم العولمة أو الكوكبية.

وقد انتشرت هذه الأخيرة في كافة المستويات الانتاجية والتمويلية والتكنولوجية والمالية، وقد تعددت أنواعها ومجالات تطبيقها فهناك العولمة الاقتصادية التي تبقى هي الأساس لكل الأنواع والتي تنقسم بدورها إلى العولمة الانتاجية والعولمة المالية، وبالتالي فإن العلاقة بين العولمة والجهاز المصرفي تصبح وطيدة، حيث أنه مع تصاعد وسيادة العولمة ظهرت العديد من التغيرات المصرفية العالمية التي أخذت تؤثر بقوة على الجهاز المصرفي وأدائه على نطاق أي دولة من دول العالم.

ومن هذا المدخل سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية.

المبحث الثاني: تأثير العولمة الاقتصادية على النشاط البنكي.

المبحث الأول: ماهية العولمة الاقتصادية.

تعد العولمة أكثر الظواهر الاقتصادية اثارة للجدل، وقد شهد عقد التسعينيات العديد من التغيرات العالمية والسريعة والعميقة في آثارها وتوجيهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة مترامية الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وقد نتج عن هذه التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي شيوع مفهوم جديد وهو مفهوم العولمة أو الكوكبية.

المطلب الأول: تعريف العولمة الاقتصادية ونشأتها.

لقد دخلت العولمة أو الكونية كمصطلح جديد ومفهوم خاف عن التفكير من قبل مارشال لوك لوهان عندما صاغ في نهاية الستينات مفهوم القرية الكونية، فقد أكد أن هذه الظاهرة هي عالم تتقارب أجزاءه لتصبح قرية عالمية بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية[1]، ويظهر مفهوم العولمة في أدبيات العلوم الاجتماعية كظاهرة لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة، وظاهرة العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في المجالات السياسة والاقتصادية والثقافية والاتصال[2]، وكذلك نعني بالعولمة اصطباغ العالم بصبغة واحدة شاملة لجميع أقوامه، وتوحيد أنشطتها في كافة المجالات[3].

ويعد اسماعيل صبري عبد الله أول من أطلق تسمية الكوكبة على ظاهرة العولمة باعتماده على الترجمة الانجليزية لمصطلح (Global)، والذي يعني الكوكب لانتشارها الواسع في جميع بلدان العالم[4].

إن العولمة كظاهرة برزت لأول مرة في مجال الاقتصاد، الا أنها بعد ذلك أصبحت مفهوما يتجاوز هذا المجال ليشمل العالم برمته، وما يحدث داخله من نشاطات وفعاليات تشمل السياسة والاجتماع والثقافة والبيئة والصحة وغيرها[5].

---

[1] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،الأردن، 2010، ص:29.

[2] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 3، الجزائر(شلف)، 2005، ص:09.

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص:28.

[4] ثامر كامل الخزرجي، العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص:29.

[5] رعد سامي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

أولا: تعريف العولمة الاقتصادية:

تعني العولمة الاقتصادية في رأي البعض تحرير التجارة الخارجية وتشجيع تدفقات رؤوس الأموال على المستوى العالمي والتكيف مع التطور غي تكنولوجيا المعلومات[1].

كما تعني ازالة الحدود الاقتصادية بين الدول ليكون العالم أشبه بما يقال عنه سوق واحدة كبيرة تضم عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها على جانب، كما تعكس المتطلبات التي يفرضها التكامل الاقتصادي العالمي على جانب آخر[2].

كما نعني بالعولمة الاقتصادية كتعريف مثالي اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والقوى العاملة ضمن اطار رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأخيرة سوق واحدة كالسوق القومية[3].

ثانيا: نشأة العولمة الاقتصادية:

ان العولمة ظاهرة قديمة لا يقل عمرها عن خمسة قرون، وبدأ تاريخها باجتياح الاسبان الأندلس واكتشاف قارتي أمريكا وأستراليا، وبعدها جاءت الثورة الصناعية فارتقى بها الغرب خطوات سريعة وبنى قاعدة عملاقة وقوية للاقتصاد معتمدة في ذلك على الشركات التجارية ذات أساطيل برية وبحرية، وقد تبلورت في أوضح صورها في فترة انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة العالم[4]، فيمكن القول أن العولمة هي امتداد بالمعنى التاريخي والسياسي والمعرفي و الاقتصادي لعملية التطور الرأسمالي التي لم تعرف التوقف عن الحركة والصراع والتوسع والنمو[5].

[1] مصطفى رجب، العولمة ذلك الخطر القادم، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2009، ص:23.

[2] مصطفى رجب، المرجع نفسه، ص:24.

[3] طاهر حمدي كنعان، مروان اسكندر وآخرون، هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل، النفط، العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001، ص:226.

[4] لعساس آسيا، العولمة في المفهوم والمظاهر والآثار، مجلة الاحصاء والاقتصاد، العدد 3، الجزائر، 2003، ص:84.

[5] سمير أمين، غازي الصوراني وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، 2004، ص:30.

لقد حاول رولاند روبنسن من خلال كتابه تخطيط الوضع الكوني أن يرسم خطا بيانيا لمراحل تطور العولمة وامتدادها عبر الزمان والمكان، ونقطة الصفر (البداية) هي ظهور الدولة القومية الموحدة، وقد قسم مراحل تطور العولمة إلى خمسة مراحل وهي[1]:

- **المرحلة الجينية:** بدايتها منذ القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر وهي التي شهدت نمو المجتمعات القومية، هنا برزت قضية العولمة ضمن قضايا انسانية أخرى وبدأت صياغة العديد من المفاهيم ومحاولة تنميطها على مستوى العالم[2].
- **مرحلة النشوء:** من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده، شهدت علاقات بين الدول والفرد والدستور.
- **مرحلة الانطلاق:** من عام 1870 حتى العقد الثاني من القرن العشرين واتسمت بظهور الأفكار الكونية في السياسة والرياضة والاقتصاد.
- **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:** من العشرينات حتى الستينيات من القرن العشرين، وقد شهدت الحروب الكونية والصراعات حول صور الحياة وأشكالها المختلفة وبروز دور الأمم المتحدة.
- **المرحلة الأخيرة:** مرحلة عدم اليقين وبدأت من الستينيات وأدت إلى اتجاهات وأزمات حتى أواخر القرن العشرين وهي مرحلة التقدم العلمي والفني وانتهاء نظام الثنائية القطبية بسقوط الاتحاد السوفياتي والهبوط على القمر وعصر ثورة الاتصال.

أما مسيرة العولمة الحالية فتتميز بخمسة تطورات كبرى هي كالآتي[3]:

1. النمو السريع في المبادلات المالية والدولية.
2. النمو السريع في التجارة، لا سيم من الشركات العابرة للقارات.
3. زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
4. ظهور الأسواق العالمية الشاملة.
5. انتشار التقنيات والأفكار الجديدة عبر التوسع السريع لنظام النقل والاتصال المعولم.

[1] مصطفى رجب، مرجع سبق ذكره، ص:20.

[2] فاطمة بلحاج، العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية،وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011، ص:06.

[3] سنغ كغالجيت، المترجم رياض حسن، عولمة المال، دار الفرابي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001، ص ص: 19، 20.

المطلب الثاني: خصائص ومظاهر العولمة الاقتصادية.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الحديث عن خصائص العولمة الاقتصادية وكذا مظاهرها.

أولا: خصائص العولمة الاقتصادية:

لعل التأمل في المحتوى الفكري والتاريخي للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية ولعل من أهم هذه الخصائص ما يلي[1]:

1. **سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:** حيث يلاحظ أن من أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات في اطار من التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصال والمواصلات والمعلومات والأمثلة والجودة الشاملة.
2. **ديناميكية مفهوم العولمة:** لعل كثرة التعريفات التي أوردناها والتعريف الذي تبنيناه يشير إلى خاصية أساسية وهي ديناميكية العولمة التي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا، وتتعمق ديناميكيتها اذا ما تأكدنا أنها تسعى إلى الغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدول في النشاط الاقتصادي.
3. **تزايد الاتجاه نحو الاعتماد على الاقتصاد المتبادل:** وتشير هذه الاتجاهات إلى تغيير موازين القوى الاقتصادية وتطرح معايير جديدة لهذه القوى تلخصت في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية، وينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة، ويؤدي هذا الأخير إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر.
4. **وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:** ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة الاقتصادية بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصال، ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، ومن أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلدان المختلفة لنفس السلعة، وأصبح من المألوف أن يتجزأ انتاج سلعة الواحدة بين عدد من البلدان

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص ص: 22، 32.

بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها وأصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلدان الصناعية والنامية.

5. **تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:** فهي تعتبر أحد السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطاتها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والادارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الانتاجية والمالية والانتاجية والتسويقية والادارية.
6. **تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:** لقد أصبح هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم هي:
   - صندوق النقد الدولي والمسؤول عن ادارة النظام النقدي للعولمة.
   - البنك الدولي وتوابعه، المسؤول عن ادارة النظام المالي للعولمة.
   - منظمة التجارة العالمية، المسؤولة عن ادارة النظام التجاري للعولمة.
7. **تقليص درجة سيادة الدولة القومية واضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:** اتسمت العولمة الاقتصادية بالانخفاض في درجة سيادة الدولة القومية وبالتحديد أدت إلى اضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية، حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم الى الغاء قوانين التحكم في السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تتمكن من ايجاد وسائل رقابية جديدة، وهكذا يمكن القول أن الحكومة في هذا الإطار العولمي الجديد تطبق كثيرا من السمات التي يطلق عليها البعض الادارة العامة الجديدة سعيا وراء تنظيم عمل الحكومة وفقا للخطوط التي تسير عليها المنظمات العالمية مما يترتب عليه وهن سلطة الدولة وشرعيتها.

ثانيا: مظاهر العولمة الاقتصادية:

هناك مظاهر عديدة للعولمة الاقتصادية ويمكن الاشارة إلى أهمها من خلال ما يلي[1]:

1. **الخصخصة:** وهي جزء من التحرر الاقتصادي وتحول ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، وهو ما يعني تحول الاقتصاد إلى اقتصاد السوق واخضاع تلك الاقتصاديات للمنافسة في ظل الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد.
2. **التطور العلمي والتكنولوجي:** وهي من أهم عوامل العولمة ومظاهرها والتي تؤثر على مختلف اقتصاديات العالم وتدفق الموارد المادية وكذلك المعلومات من خلال:
   - الابداع في طرق الانتاج الشامل لتلبية طلب أعداد كبيرة من المستهلكين داخل وخارج القطر.
   - تحسين طرق النقل والمواصلات لحمل أعداد وكميات أكبر من الموارد لمسافات طويلة بطرق أرخص وأسرع.
   - تحسين وسائل النقل ومعالجة المعلومات للتحكم في الموارد والعمليات في مختلف الأماكن في العالم.
3. **العولمة الثقافية:** من المعروف أنه لا يوجد ثقافة عالمية واحدة ولكن هنالك ثقافات متنوعة بتنوع الشعوب والمجتمعات، وتعود هذه الهوية الثقافية لأي مجتمع من الوطن والأمة والدولةوالتي من خلالها تبرر خصوصياتها الحضارية، ولكن العولمة هي التي تجعل الثقافة بدون وطن أو أمة، ويصبح وطن الناس فضاء المعلومات التي تصفه شبكات الاتصال، وهو ما يتجسد في الاتجاه الرافض للعولمة وطمس الثقافة الوطنية والقومية الذي يحاول دعاة العولمة تكريسها وفرضها على الشعوب القومية وهي ما يتصف بها الاتجاه القابل للعولمة تحت مبرر الحداثة والمعاصرة.
4. **نشوء السوق العالمية وضخامة التدفقات المالية والمبادلات التجارية ودمج الأسواق المالية العالمية:** في ظل العولمة تكبر وتنمو الشركات متعددة الجنسيات من خلال التوسع في نشاطاتها واستغلالها للمزايا الدولية مثل اقتصاديات الحجم الأمثل والتخصص في الانتاج وحرية انتقال الأموال ورخصة العمالة، والتي توفر لهذه الشركات القدر الكافي من السيطرة على الدول الضعيفة وبالذات الدول

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام وآخرون، العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2011، ص ص: 60، 62.

النامية والعربية منها، والتي تعتمد اقتصادياتها على إخضاع هذه البلدان على ابقائها أسواقا استهلاكية لتصريف فائض منتجاتها من دون حدود ولا قيود.

والعولمة في ظل التجارة الحرة تقضي في سياق تطور الرأسمالية إلى خارج الحدود القومي أو الدولية على معظم بلدان الجنوب الفقيرة، لغرض البحث عن المواد الخام الأولية والأيدي الرخيصة والحصول على الأسواق لتسويق منتجاتها المتفوقة على منتجات البلدان النامية الأخرى.

- انتشار الثقافة الرأسمالية في الدول النامية[1].

المطلب الثالث: أهداف العولمة الاقتصادية وآثارها.

لا شك أن العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة للغاية، انها المصطلح الشائك الذي ظهر حديثا، فالعولمة هي اتباع نظام السوق المفتوح وهي جعل العالم قرية صغيرة.

أولا: أهداف العولمة الاقتصادية:

تنقسم أهداف العولمة الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين هما: الأهداف الخفية والأهداف المعلنة كالآتي[2]:

- **الأهداف المعلنة:**

تتميز بكونها جذابة ما يجعل مفكري الدول النامية يؤيدها ويتحمس لها ومن تلك الأهداف ما يلي:

- تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال.
- زيادة الانتاج، وتهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستوى المحلي والعالمي.
- زيادة حجم التجارة العالمية، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد العالمي.
- زيادة رأس المال في العالم بالاستعمال الأفضل للعمال ذوي الانتاج المرتفع.
- حل المشكلات الانسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والمخدرات، وقضايا البيئة.

[1] حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص:26.

[2] ابراهيم الظاهر، ادارة العولمة وأنواعها، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص ص: 82، 83.

- ازالة كل أشكال التعصب والتناقضات بين المجتمعات، ونبذ فوارق الأجناس من خلال التركيز على الهوية العالمية[1].

- **الأهداف الخفية:**

- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي بوسائل منها الاحتكار على الشركات الكبرى.
- التحكم في مركز القرار السياسي في دول العالم، لتحقيق المصالح الأمريكية والأوروبية.
- تعميق الخلاف بين الدول والحضارات والمجموعات البشرية المختلفة والاتفاق على خطط معينة للصراع على المصالح.
- فرض السيطرة العسكرية والثقافية الغربية على الشعوب النامية، بقصد نهب مواردها وثرواتها الوطنية.
- القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية، وربط الانسان بالعالم لا بالدولة لإسقاط هيبة الدولة.

ثانيا: آثار العولمة الاقتصادية وأنواعها:

سوف نتطرق من خلال ما يلي إلى آثار العولمة الاقتصادية وكذلك أنواعها:

1. **آثار العولمة الاقتصادية:** وفرت العولمة بعض الفرص والجوانب الايجابية بسبب درجة الانفتاح عموما الا أنها تثير الكثير من الجوانب السلبية، وفيما يلي سنتطرق الى كلا من الجوانب الايجابية والسلبية للعولمة الاقتصادية.

- **الجوانب الايجابية للعولمة الاقتصادية:**

- ان العولمة تفتح العديد من الفرص أمام الدول النامية، بما في ذلك النمو القائم على التصدير والتخصص في الانتاج ونقل التكنولوجيا، فتقليل العوائق أمام التجارة الدولية يفتح الباب أمام التصدير والمنافسة ويخلق هذا التوسع القائم امكانية نمو الناتج بصورة عامة ويزيد الثروة القومية ويسهم في تحسين مستويات المعيشة ويزيد الفرص للتوظيف والحد من مشكلة البطالة[2].

[1] الجوزي غنية،مرجع سبق ذكره، ص:10.

[2] محي محمد مسعد، عولمة الاقتصاد في الميزان، دار الهناء للتجليد الفني، الاسكندرية، مصر، 2010، ص ص: 13، 14.

- بروز مجتمع حضاري مدني يحقق فكرة الانسان العالمي بما له من حقوق وما عليه من التزامات، وما يثيره هيكل القيم وبنيان العادات والتقاليد المعولمة، والتي تشير وتحث على انشاء قضايا انسانية مشتركة يتشكل في مجموعها العام اطار المجتمع الكوني المتعاظم[1].
- كما تسمح العولمة بنقل الأفكار في مجالا متعددة وتفتح آفاق متجددة ومختلفة تشجع تنمية التعاون الاقليمي باعتبار الشركات متعددة الجنسيات المحرك الرئيسي للعولمة، وهي تستخدم تكنولوجيا عالية تسمح بزيادة الانتاج ورفع الانتاجية وتخفيض التكلفة وبالتالي السعر وبالتالي تعزز ثروة العالم[2].
- فالعولمة تقدم فرص لزيادة الكفاءة في تخصيص الموارد وتزداد هذه الأخيرة نتيجة لزيادة المنافسة بين الشركات وتشجع على التكنولوجيا والتعلم[3].
- يضاف إلى الأفكار الايجابية السابقة الانخفاض الكبير في نفقات النقل والاتصال، وانتشار المد الديمقراطي إلى كثير من دول العالم التي تعاني من نظام حكم دكتاتوري[4].

- **الجوانب السلبية للعولمة الاقتصادية:** حين نلتفت إلى الوجه السلبي للعولمة نجد مواقف الشك في جذورها والتردد في قبولها والنقد اللاذع لها، وتتمثل أهم الجوانب السلبية للعولمة فيما يلي[5]:

- سحق الهوية والشخصية الوطنية واعادة صهرها وتشكيلها في اطار الهوية الشخصية العالمية، بحيث يفقد الفرد مرجعيته ويتخلى عن انتماءه وولائه.
- سحق الثقافة والحضارة المحلية الوطنية وايجاد حالة اغتراب ما بين الانسان وتاريخه الوطني، والموروثات الثقافية والحضارية التي أنتجها الآباء والأجداد.
- السيطرة على الأسواق المحلية، وذلك من خلال قوى فوقية تمارس سطوتها وتأثيرها ذات النفوذ القوي على الكيانات المحلية الضعيفة وتحولها غلى مؤسسات تابعة لها.

[1] لعساس آسيا، مرجع سبق ذكره، ص:91.
[2] غنية الجوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 17.
[3] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001، ص: 16.
[4] محي محمد مسعد، مرجع سبق ذكره، ص: 15.
[5] لعساس آسيا،مرجع سبق ذكره، ص ص: 89، 90.

- العولمة تهدم النظم المحلية، فهي تعمل على افسادها، وهكذا انهارت الصلة بين الهوية الوطنية القومية وبين المجال الانتاجي للدولة وهذا عندما تقلصت لصالح نظام عالمي يخترق الكيانات الدولية في أكثر خصوصياتها التقليدية، واستحكمت الأزمة الاجتماعية في أغلب الساحات الغربية رغم مؤشرات الانتعاش والنمو، وأبرز ما يمثل ذلك البطالة وافلاس المرافق العمومية، وانهيار سياسات الضمان الاجتماعي وزيادة نسبة الفقر و فساد القضاء الاداري، كما أنها تمثلت في تآكل قدرة الدولة لصالح الشركات الخاصة، وزيادة درجة عدم العدالة في توزيع الثروة والدخل، بالإضافة إلى زيادة فرص انتقال الأزمات المالية وزيادة حدتها بسبب الأسواق المالية والنقدية[1].

2. **أنواع العولمة الاقتصادية:** يمكن القول أن العولمة الاقتصادية تنقسم إلى قسمين أساسين هما عولمة الانتاج والعولمة المالية.

- **عولمة الانتاج:** تعني عولمة الانتاج أن العالم أصبح قرية كونية حيث يمكن للمنتجين الحصول على منافع من ثقافة مختلفة وعمالة رخيصة في جميع أنحاء العالم، كما يمكن للشركات الانتقال إلى أجزاء أخرى من العالم أين تحصل على المنتجات بأقل تكلفة، وهناك سبب آخر وهو الموارد الطبيعية للدول المالكة لها ومدى تسهيل الاستثمار الأجنبي واستثمار الأموال في هذه الدول، وعن طريق الحفاظ على الاجراءات المختلفة يمكن للشركة التقليل من تكلفة الانتاج، كما يمكن لها أن تنتج منتجات مبتكرة وقادرة على المنافسة وبأفضل طريقة[2].
- **العولمة المالية:** شهدت الساحة المالية العالمية عدة تطورات ومستجدات زاد تفاعلها بعد زيادة درجات التحرير المالي، والذي من أبرز افرازاته هو الانفتاح المالي أو بما يسمى بالعولمة المالية، فبعد ازالة القيود تصاعد حجم التدفقات المالية في العالم النامي والمتقدم بمعدلات كبيرة وذلك في اطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا مما قد يخلق فرصا جديدة للمنفعة الاقتصادية على الدول النامية، الا أنه في المقابل قد يحدث مخاطر وتحديات وآثار سلبية على أوضاع اقتصادات الدول النامية ومعدلات نموها[3].

[1] محي محمد مسعد،مرجع سبق ذكره، ص ص: 14، 15.

[2] عادل زقير،أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص: 82.

[3] عادل زقير، المرجع نفسه، ص:84.

المبحث الثاني: تأثير العولمة الاقتصادية على نشاط البنوك.

أصبحت ظاهرة العولمة أكثر الظواهر التصاقا بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط البنكي بصفة خاصة باعتباره جزء من النشاط الاقتصادي، ولقد اتخذت العولمة المصرفية أبعادا ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقة.

وتعرف العولمة المصرفية بأنها حالة كونية فاعلة تخرج بالبنك من اطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية وتدمجه إلى السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة، مما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة البنكية بحيث يصبح لا يخضع إلى التراجع والتهميش[1].

المطلب الأول: نشأة وتطور النشاط البنكي ومفهومه ومكوناته:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الحديث عن نشأة البنوك وتطورها وسنقدم مفهوم عنها والحديث عن مكوناته.

أولا: نشأة وتطور الخدمة المصرفية (النشاط البنكي):

لقد شهدت الخدمة المصرفية أو النشاط البنكي عدت مراحل مرت بها، وسنقوم بعرضها كالآتي:

1. **الخدمات المصرفية في مرحلة ما قبل التصنيع:** لقد اعتمدت المجتمعات في هذه المرحلة على الزراعة والصيد في توفير احتياجاتها ولقد تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية[2]:
   - **الاكتفاء الذاتي:** حيث أن كل أسرة تنتج ما تحتاجه من سلع وخدمات لذلك تتصف هذه المرحلة بعدم وجود أي نشاط تسويقي أو مالي أو مصرفي.
   - **تبادل الفائض من الإنتاج:** إجراء عملية المبادلة بالسلع وذلك من خلال مقايضة سلعة بسلعة أخرى.

[1] محمد أحمد خيضري، مفهوم العولمة المصرفية، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 222، المجلد 19، الجزائر، 1999، ص: 173.

[2] ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم محمد، التسويق المصرفي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2001، ص ص: 43، 44.

- **ظهور النقود:** نظرا لصعوبة اجراء عملية التبادل وذلك لعدم ايجاد سلعة وسيطة تمكن الأفراد من التوصل إلى عملية تبادل مرضية ما أدى إلى ظهور النقود.
- **الايداع:** بعد ظهور المسكوكات الذهبية والفضية والنقود وبعد أن أصبح الافراد يملكون ثروات أصبحوا يخشون عليها من السرقة لذا قاموا بإيداعها في المعابد وتعتبر هذه المرحلة بداية لفكرة المصارف.
- **الإيداع والقروض:** لقد لجأ أصحاب الثروات إلى ايداع ثرواتهم لدى الصياغ وأخذ هؤلاء يقومون بإعطاء قروض لقاء فائدة معينة ويكون القرض لفترة قصيرة.
- **بداية المصارف:** يرتبط ظهور المصارف تاريخيا بتطور نشاط الصيارفة والصاغة، فمنذ وقت بعيد كان الصيارفة يحتفظون بالنقود المعدنية التي يودعها لديهم التجار وكل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع والسرقة، فيقوم الصاغة والصيارفة بإيداع هذه الأموال في خزائنهم مع تسليم المودع ايصالا يتضمن مقدار وديعته ويتسلم الصيرفي هذا الايصال (الذي حرره سابقا) عند تسليمه الوديعة حين طلبها من صاحبها، ويحصل الصيرفي على رسم المودع لقاء خدماته في المحافظة على الوديعة.

  وتطور عمل الصاغة من الايداع والقروض والتحصيل على فائدة إلى التنسيق والتعاون فيما بينهم وقاموا بإنشاء المصارف وإصدار أوراق البنكوت لإجراء عملية المقايضة.

2. **الخدمات المصرفية في مرحلة التصنيع:** تتميز هذه المرحلة بتراكم رأس المال مما دفع أصحابه إلى استثماره في المشاريع الصناعية وأن هذا الاستثمار أدى إلى زيادة الثروات، وهنا ظهرت الحاجة بشكل كبير إلى مصارف أكثر بالشكل الذي جعلها تمثل مؤسسات ذات كيان لها تنظيم اداري و لديه خبرة بالعمل، وذلك نتيجة لزيادة مبالغ الايداع وزيادة رأس مال المصارف وزيادة امكانياتها في منح القروض ومنح الاستثمارات[1].
3. **الخدمات المصرفية في مرحلة التقدم الصناعي:** ان ما ميز هذه المرحلة هو استخدام التكنولوجيا المتطورة في تقديم الخدمات المصرفية، ولقد أصبحت المؤسسات تتسابق فيما بينها في استخدام الأساليب الحديثة والتقنيات المتطورة من أجل تمكنها من تلبية حاجيات ورغبات الزبائن وجلب أكبر قدر من الأفراد، لأن

[1] ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

عملية الايداع والاقتراض والاستثمار أصبحت غير مقتصرة على أصحاب الثروات الطائلة، وانما أصبح أغلب الأفراد يطلبون الخدمات المصرفية وذلك من خلال ايداع، طلب قروض، تحويل الأجور، طلب بطاقة الائتمان وغيرها من الخدمات المصرفية[1].

4. **الخدمات المصرفية في مرحلة ما بعد التقدم الصناعي والظروف الحالية:** ان أهم ما يميز القطاع المصرفي في هذه الحالة، هو تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بغية تطوير نظم ووسائل تقديم الخدمات المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء، وتتميز هذه المرحلة بالخصائص التالية[2]:
   - تزايد الطلب على الخدمات المصرفية.
   - زيادة عدد المصارف وتنوع الخدمات المقدمة.
   - زيادة عدد الفروع التابعة للمصرف.
   - اتساع الرقعة الجغرافية التي تنشر عليها هذه المصارف فروعها.
   - استخدام الحاسب الآلي في تنفيذ العمليات المصرفية.
   - الاشتراك في شبكة الانترنيت لتسهيل عملية الترويج والاتصال بالزبائن.

ويمكن القول أن الأنشطة البنكية كغيرها من الأنشطة مرت بالعديد من المراحل في تطورها، حيث تحول النشاط من القيام بعمليات القرض والايداع داخل حدود الدولة إلى قيام البنوك في مجال الاستثمار، وتملكها لكثير من المشروعات الصناعية والخدمية والتجارية، وكذلك قيامها بعملية التصدير لخدماتها خارج حدود الدولة وانتشار فروع الكثير من البنوك في معظم دول العالم[3].

[1] حمزة مراجي، دور العولمة المالية في تطوير الخدمات المصرفية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2006 /2016)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2018، ص: 40.

[2] نادية عبد الرحيم، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييير، جامعة الجزائر 03، 2011، ص ص: 08، 09.

[3] نادية عبد الرحيم، المرجع نفسه، ص: 09.

ثانيا: تعريف البنك والنشاط البنكي:

سنقوم بتعريف البنك و النشاط البنكي:

1- تعريف البنك:

البنك هو مؤسسة مالية تعمل كوسيط مالي يقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطط التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني، ويباشر عمليات الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما يساهم في إنتاج المشروعات، وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[1].

2. تعريف النشاط البنكي:

يعد النظام البنكي شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد، وذلك لدوره الأساسي في تعبئة وحشد الموارد المالية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفير خدمات بنكية متعددة لجمهور المتعاملين مما يساهم في الرقي بالمجتمع الذي تنشط فيه[2].

ويمكن تعريف النشاط البنكي على أنه مجموعة من العمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في مجموعة من العناصر الملموسة (الحقيقة)، وغير الملموسة (غير الحقيقية)، المدركة من قبل الأفراد أو المؤسسات من خلال دلالاتها وقيمتها المنفعية التي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم المالية والائتمانية الحاليةوالمستقبلية، والتي تشكل في الوقت نفسه مصدرا لربحية الخدمة البنكية، ويتصف مضمون هذه الاخيرة بتغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة[3].

---

[1] وهاب الطاهر، عيساوي ياسين، دور القروض البنكية في تمويل الاستثمارات، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، وكالة تيارت، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019، ص: 03.

[2] العقون سميرة وآخرون، النظام المصرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة الجزائر (2017/2001)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادب، 2019، ص: 38.

[3] نادية عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

إن الخدمة المصرفية أو البنكية عبارة عن مجموعة أنشطة تتعلق بتحقيق منافع معينة للعميل، سواء كان ذلك بمقابل مادي أو دونه، فقد يقوم البنك بتقديم خدماته مجانا للعميل[1].

فيعتبر النشاط البنكي الآن من أكثر الأنشطة التي تنال الاهتمام والتطوير، حتى أضحت ميدانا رئيسيا للتنافس فيما بين البنوك، ويعد النشاط البنكي بصفة عامة الوجهة الرئيسية للمتعاملين مع البنك ووسيلة هامة لجذب المتعاملين الجدد والمحافظة على المتعاملين الحاليين،فهي بوابة العبور للتعامل في أنشطة البنك المختلفة، كما ترجع أهمية النشاطات البنكية كونها نشاطات ذات ايرادات منخفضة المخاطر[2].

إن صناعة النقود تتسم بالدقة والتعقيد في آن واحد، فهي صناعة متنامية عالية التقنيات لكنها في نفس الوقت تحتاج إلى لمسات انسانية في التعامل مع العملاء، فان رأس مال صناعة البنوك ليس فقط الأصول والخصوم، انما أيضا الناس الذين يقدمون المنتجات والنشاطات البنكية، وكذلك العملاء[3].

ويعرف النشاط البنكي كونه نشاط يرافق عدد من العناصر غير الملموسة، والتي تتضمن بعض التفاعل مع الزبائن أو خاصية الحيازة (الامتلاك)، وبأنها الأعمال والعمليات والفعاليات والأداء، وأنها كل ما يدرك أو يحسن الزبائن بأنهم اشتروه من أفعال وردود أفعال، ويرافق ذلك تغير واضح في العوامل وعلى انتاج الخدمة ذاتها، ولا يترتب على ذلك تقديم منتج مادي ملموس[4].

وورد أيضا أنها منتج غير ملموس يقدم المنافع للمستفيد نتيجة لاستخدام جهد بشري أو آلي، ولا ينتج عن تلك المنافع حيازة شيء مادي ملموس، وقد يشترك به المستفيد ويحقق له منفعة ما، من عير ما يؤدي إلى تملكه الشيء ملموس[5].

---

[1] هارون مسعودي، الخدمات المصرفية الالكترونية ودورها في تفعيل النشاط البنكي، دراسة حالة بنك البركةالجزائر، وكالة باتنة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص: 11.

[2] عبد الرزاق بالحبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2015، ص: 41.

[3] سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 190.

[4] تيسير العجارمة، التسويق المصرفي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص: 20.

[5] تيسير العجارمة، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

ثالثا: مكونات الجهاز البنكي:

يتكون الجهاز البنكي مما يلي[1]:

1. **المؤسسات البنكية:** التي يتربع في قمتها البنك المركزي، ويتألف الجهاز البنكي من أنواع مختلفة من المؤسسات البنكية تختلف باختلاف الأنشطة والخدمات التي تمارسها، فهناك البنوك التجارية والبنوك المركزية والبنوك التنموية (أو المتخصصة)، البنوك الاسلامية والبنوك الشاملة.
2. **الأنظمة والقوانين التي تحكم عملها:** يصدر عادة في كل الأنظمة والقوانين التي تحكم أعمال المؤسسات البنكية التي تعمل فيها وتنظمها، ومن هذه القوانين:

- **قانون البنك المركزي:** ينظم عمل البنك المركزي ويحدد أهدافه ووظائفه وعلاقته مع المؤسسات البنكية كافة التي تعمل في البلد.
- **قانون البنوك:** يحدد اجراءات الترخيص للبنوك، وشروط الترخيص والأعمال المسموح بها.

المطلب الثاني: خصائص النشاط البنكي والعوامل المؤثرة عليه.

سوف نتحدث في هذا المطلب عن خصائص النشاط البنكي وكذا العوامل المؤثرة عليه.

أولا: خصائص النشاط البنكي:

يمكن ايجاز خصائص النشاط البنكي من خلال ما يلي[2]:

- النشاط البنكي ليس شيء مادي ملموس يمكن الحكم على مواصفاته بمعايير مطلقة وثابتة، فالحكم النهائي عليه مرتبط بما يطلبه العميل ويتوقعه عن هذه الخدمة، فكل عميل هو موضع اهتمام خاص.
- لا ينتج ولا يخزن بانتظار وصول العميل الراغب في الاستفادة منها فهو يضع فور وصوله.

[1] هشام جبر، ادارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص: 05.

[2] صباح محمد أبو تايه، التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص ص: 69، 70.

- النشاط أو الخدمة المقدمة للعميل هي عبارة عن خبرة ومعايشة يحصل عليها، وهي تختلف من عميل لآخر فكل عميل له حساسية استقبال خاصة به، ومن الصعب توفر نموذج نمطي موحد للعملاء.
- النشاط البنكي الذي يقدم غير قابل للاستدعاء مرة أخرى، وبمجرد الحصول عليه لا يمكن اضافة تحسينات عليه أو سحبه، وفي حالة عدم انسجامه مع توقعات العميل، فالبديل الوحيد للإصلاح هو الاعتذار مع مراعات العميل مستقبلا على توفيرها حسب قناعة واحتياجات العميل.
- النشاط البنكي غير قابل للفحص بعد اعادة وتقديمه فإنتاج الخدمة وتقديمها يتم بناءا على تفاعل بشري بين مقدم الخدمة والعميل، فمسؤولية البنك تتطلب توفير ضمانات الجودة قبل لحظة انتاج الخدمة.
- النشاط البنكي ينتج ويستهلك في نفس الوقت، فالعميل يقوم باستهلاك الخدمات التي تقدم اليه نفس لحظة انجازها أو انتاجها، وبالتالي فان العميل لا يستطيع أن يتداول هذه الخدمة مع طرف ثالث وكل ما يبقى للعميل هو سعادته أو تعاسته من الخدمة، والتي يصعب عليه حتى أن يعيد وصفها للآخرين بأكثر من شعوره بالسعادة أو التعاسة[1].

ثانيا: العوامل المؤثرة على تطوير الخدمة البنكية:

ان الحديث عن تطوير الخدمات المصرفية والنشاط المصرفي بشكل عام، يفرض علينا التنويه أن عملية التطوير لكي تقوم على أساس سليم، تحتاج أولا دراسة البيئة المحيطة والمؤثرة على الأداء المصرفي، فالبيئة المحيطة بالبنك تلعب دورا مؤثرا في نجاح البنوك وفعاليتها، ولا نكون مبالغين اذا أكدنا على أن مقدار ما تحققه البنوك من نجاحات يعتمد الى حد كبير على مدى نجاحها في الاتصال بالبيئة والتفاعل بشكل ايجابي مع مكوناته[2].

وتمثل البيئة المحيطة بالبنك في كل العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية، والتي تؤثر في سير وحركية وفاعلية نشاط البنك، وتنقسم العوامل البيئية المؤثرة في تطوير

[1] وصفي عبد الرحمان النعسة، التسويق المصرفي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 130.
[2] حمزة مراجي، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

الخدمات البنكية الى عوامل داخلية وعوامل خارجية، كما سيأتي تفصيله على النحو التالي[1]:

1. **العوامل الداخلية المؤثرة على النشاط البنكي:** هي تلك الخصائص والمميزات التي تحدد سمات البنك الخاصة وتميزه عن باقي البنوك في أداء الخدمات وتطويرها، وهذه العوامل هي:

- **حجم البنك وموقع انتشار فروعه:** تعتبر اقتصاديات الحجم من أهم العوامل التي تؤثر على أداء البنوك، وتعني توافر امكانيات مالية كبيرة وقدرة واسعة على الانتشار، ومرونة عالية في اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير الخدمات وتنويعها وجذب الكثير من العملاء، وعلى هذا الأساس فان كبر حجم البنك وانتشار فروعه، يعطي للبنك القدرة على تطوير الخدمات والانفاق الاستثماري على التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت أساس تطوير الخدمات البنكية.
- **النواحي التنظيمية للبنوك:** يلعب التنظيم الإداري للبنوك ونظم الاتصالات داخله ونظم الاشراف والرقابة عاملا حاسما في تطوير الخدمات البنكية، والتمتع بالمرونة اللازمة لملاحقة التغيرات التي تحدث في محيط البنك والقدرة على الاستجابة بسرعة لاحتياجات الزبائن.
- **المستوى الفني والتكنولوجي:** لقد أصبحت من أهم مظاهر التطور في تقديم الخدمات البنكية التوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا في العمل البنكي، حيث تحقق السرعة في الأداء وخفض التكاليف وتوفير الوقت للعاملين والعملاء.

وأصبحت البنوك تتنافس فيما بينها على امتلاك تكنولوجيا الصناعة المصرفية وتستخدمها لتطوير خدماتها و عملياتها.

- **الكوادر البنكية (العنصر البشري):** يحتاج النشاط البنكي إلى سرعة الأداء في تلبية احتياجات الزبائن لذلك تركز البنوك على التخطيط الجيد لتوفير واختيار الكوادر البنكية المؤهلة والقادرة على تقديم أداء مميز للخدمات البنكية، وعلى هذا الأساس فان عملية تطوير النشاطات البنكية لا تحقق النجاح المطلوب، ان لم يكن البنك يتمتع بتأطير بشري مؤهل وقادر على فهم الخدمات الجيدة، ويستطيع تقديمها للزبون بشكل ميسر ومتميز.

[1] بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص: 244، 245.

- **الخدمة الجيدة:** ويقصد بذلك المزايا والمنافع التي تتمتع بها الخدمة البنكية، ومدى اتفاقها مع حاجات ورغبات الزبائن وثقافتهم وخبراتهم، وفيما يتعلق بمزايا الخدمة للمستثمرين أو الزبائن أفادت النتائج الموصل اليها في احدى الدراسات بأن استخدام التكنولوجيا الحديثة للأنترنيت في الاتصال بزبائن القروض الشخصية لشراء مساكن قد حقق مزايا للمقترضين و خفض متوسط التكاليف للقرض[1].

2. العوامل الخارجية المؤثرة على تطوير النشاط البنكي:

ان هذه العوامل الخارجية تؤثر على البنك وعلى أدائه وخدماته، من خلال ما تصنعه من فرص وما تفرضه من تهديدات وتحديات، لذا يجب على البنك مراقبة حركة هذه العوامل واتجاهاتها، حتى يستطيع التعامل مع ما تفرزه من تفاعل، وترتبط هذه العوامل بالبيئة الخارجية التي ينشط فيها البنك والتي يمكن تقسيمها إلى بيئة داخلية، وبيئة خارجية ودولية، وتتمثل هذه العوامل الخارجية فيما يلي:

- العوامل السياسية والعوامل الثقافية والاجتماعية.
- العوامل الاقتصادية والديمغرافية.
- العوامل التكنولوجية.
- العملاء والمنافسون.

المطلب الثالث: عوامل نجاح النشاط البنكي.

في هذا المطلب سنتطرق إلى الحديث عن عوامل نجاح النشاط البنكي وجودة النشاطات البنكية.

أولا: عوامل نجاح النشاط البنكي:

من أجل نجاح البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية الخاصة لزبائنها، لابد لها أن تأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل ومن أهمها ما يلي[2]:

1. السرية في التعامل وبالتالي إحساس العميل بالمزيد من الأمان، الأمر الذي يساعد على ضمان ولاء الزبون للبنك وعدم خروجه من قائمة الزبائن الكبار له.

[1] بن أحمد لخضر، متطلبات تطوير و تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر (دراسة الواقع و الآفاق)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص: 92.

[2] حمزة مراجي، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

2. ضرورة فهم طبيعة الزبون وتوقعاته، وتوفير راحة التعامل من خلال المسؤول عن قسم الخدمات البنكية.
3. ضرورة توفير إطارات مؤهلة ومحترفة وذو خبرة متنوعة وعميقة، تستطيع أن توفر حلول شاملة ومفصلة، تناسب احتياجات العميل من حيت الوقت، المكان والسعر، وبالطريقة المناسبة والسرعة والدقة اللازمة.
4. ضرورة توفير مسؤول واحدا لكل زبون، من أجل تأمين إقامة علاقات على درجة عالية من الخصوصية و معرفة وثيقة بمقدم الخدمة، ومدير العلاقة، وبالتالي ضمان استمرارية العلاقة بين هذا المسؤول و الزبون.
5. حتمية توفير البنك لفريق من المحللين على المستويين الجزئي والكلي وذلك لإبقاء الزبائن على معرفة بأحداث المستجدات المالية على المستويين المحلي والعالمي.
6. ضرورة تزويد هذه الفئة من الزبائن، وعلى مدار 24 ساعة بكشوفات الحسابات وتقارير أداء المحافظالاستثمارية، وبحوث الأسواق المالية، والنصائح الاستثمارية.... الخ.
7. ضرورة إنشاء البنوك فروعا خاصة لزبائن الصيرفة الخاصة، كما أنه يجب الفصل بين الخدماتالبنكية الخاصة وباقي الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك الشاملة.

ثانيا: جودة النشاط البنكي كميزة تنافسية:

تعد جودة الخدمات البنكية ميزة تنافسية وهي ذات فاعلية كبيرة، وتأخذ بها البنوك كوسيلة لتمييز خدماتها عن منافسيها لتحقيق الميزة التنافسية، ويتطلب التنافس بالجودة في البنوك عدة مقومات أهمها[1]:

- استلهام حاجات الزبائن وتوقعاتهم كأساس لتصميم الخدمات.
- جعل الجودة على رأس أولويات الادارة العليا للبنك.
- زرع وتنمية ثقافة الجودة لدى كل العاملين بالبنك.
- تدريب العاملين بتقديم متميز.
- تبني مفهوم التحسين المستمر تحت مظلة ادارة الجودة الشاملة.
- استخدام التكنولوجيا المتطورة للمعلومات في تقديم الخدمات البنكية.

ثالثا: أهمية النشاط البنكي:

[1] بن أحمد لخضر، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

لقد أصبحت النشاطات البنكية واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، ونظرا لكون الطلب على نشاطات النظام البنكي طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، لذا يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام بنكي أكثر تطورا وأوسع خدمات.

وتظهر أهمية النشاطات البنكية في العصر الحديث من خلال ما يلي[1]:

- ايجاد المستثمر المطلوب بدون وسيط.
- بدون المصارف تكون المخاطر أكبر(اقتصار المشاركة على مشروع واحد).
- يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة المالية أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- أن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا، مما يقتل جميع الرغبات.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي ينفر عنها الأفراد خوفا من المخاطر.
- توسيع مجالات الخدمات التي تقدمها البنوك والتي تساهم في زيادة الوعي البنكي بشكل عام.
- تخفيض نسبة البطالة وتوفير العديد من فرص العمل للأفراد.
- تنمية موارد المصارف وتوظيفها وبالتالي توجيهها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمة البنوك بطريقة أو بأخرى في تمويل هذه المشاريع.
- تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة مثل ودائع تحت الطلب.
- تمويل الاستثمارات.
- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندة الأجنبية للتصدير والاستيراد.
- المساعدة على تنفيذ المشروعات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين.
- تسهيل اجراءات التحولات وتسليمها للمواطنين مما ساهم في التقليل من مخاطر نقل النقود.

[1] علي محاد أمينة، فعالية الخدمة المصرفية في ظل العولمة المالية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العقيد آكلي محمد أولحاج البويرة، 2015، ص ص: 31، 33.

- المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشروعات الكبيرة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة.
- حفظ أموال الجمهور و تسهيل معاملاتهم.
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات و الأفراد.

خلاصة:

لقد تطورت الخدمات البنكية كغيرها من النشاطات الاقتصادية، إذ بتطور المجتمعات و تغيير احتياجات العملاء كان لزاما على البنوك أن تواكب هذا التغير و تقدم خدمات تتماشى و متطلبات المجتمع، فكان لظهور التبادل و النقود و الإيداع الأثر الكبير على ظهور الخدمات البنكية، إلى أن قامت البنوك بالإقراض، و بالتالي ظهر دور البنوك في المجتمع ألا و هو دور الوسيط بين المودعين و المقترضين، و مع مرحلة التصنيع و التطور الصناعي و ظهور العولمة الاقتصادية عمدت البنوك إلى تقديم خدمات أخرى للمجتمع تلائم متطلبات ذلك العصر، إذ ظهرت عمليات بنكية أخرى زيادة على عمليات الإيداع و الإقراض، كالعمليات البنكية التجارية، و خدمات التحصيل و غيرها.

الفصل الثالث:

أهمية الأسواق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك في ظل العولمة الاقتصادية

الفصل الثالث: أهمية الأسواق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك في ظل العولمة الاقتصادية

تمهيد:

يعد القطاع المالي والمصرفي من أهم الأنشطة الاقتصادية والتي تتأثر بمظاهر العولمة، وخاصة العولمة المالية والتي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود.

إن علاقة العولمة والجهاز البنكي وطيدة ويتضح ذلك من خلال التحديات التي تواجهها وأهمها التحول إلى البنوك الشاملة والتوسع في عمليات الاندماج المصرفي، واعادة هيكلة الخدمات المصرفية وزيادة الاتجاه نحو خصخصة البنوك.

كما تلعب أسواق رأس المال أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية خاصة في الدول الصناعية المتقدمة،بل تعتبر أحد أعمدة النظام الرأسمالي وذلك من خلال الوظائف الكثيرة التي التي تؤديها البورصات مثل: تعبئة الادخار، تشخيص الاستثمار...الخ، أما الدول النامية وخاصة الدول العربية عانت العديد من الأزمات خاصة أزمة المديونية العالمية، مما دفعها إلى تغيير أساليب التمويل فيها من خلال التوجه إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرح السندات في الأسواق الدولية وفتح أسواقها المالية أمام الاستثمار الأجنبي.

وبهذا التحول إلى التدفق نحو الدول النامية وفي ظل العولمة الاقتصادية ظهر ما يسمى بالأسواق المالية الناشئة، فتغير تكوين تدفقات رؤوس الأموال عبر الزمن، فنجحت الدول النامية والناشئة في دعم التمنية الاقتصادية، خاصة من خلال زيادة الكفاءة وتخصيص رأس المال ونقل التكنولوجيا.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: نشاط البنوك في ظل العولمة الاقتصادية.
- **المبحث الثاني**: دور الأسواق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك.

الفصل الثالث: أهمية الأسواق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك في ظل العولمة الاقتصادية

المبحث الأول: نشاط البنوك في ظل العولمة الاقتصادية.

تعد الخدمات البنكية اليوم ركيزة هامة وأساسية لبناء أي اقتصاد حر يقوي من دعائم أي دولة ويدفع بها نحو عملية التنمية الاجتماعية، خاصة بعد التطورات التي شهدتها في الآونة الأخيرة في ظل العولمة الاقتصادية لما أحدثته من تغيرات على النشاط البنكي.

المطلب الأول: وظائف البنوك:

يمكن تقسيم وظائف البنوك إلى نوعين منها ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك.

أولا: الوظائف التقليدية للبنوك.

تتمثل الوظائف التقليدية للبنوك فيما يلي[1]:

1. **قبول الودائع**: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك الودائع من جهات وهيئات مختلفة، اذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وانشاء النقود.

توجد أشكال متعددة من الودائع البنكية تتمثل في الآتي:

- **الودائع الجارية (تحت الطلب)**: تتمثل الودائع الجارية في ودائع تتطلب التزاما حاليا من البنك، علىأن يكون مستعدا في أي لحظة لمواجهة السحب منها.
- **ودائع لأجل**: تتمثل في مبالغ مالية مودعة لدى البنك لفترة زمنية محددة كشهر أو سنة في مقابل دفع فائدة عليها من قبل البنك، ولا يجوز سحبها من قبل تاريخ استحقاقها.
- **ودائع بإخطار**: هذا النوع من الودائع يتم فيه الاتفاق بين المودع والبنك عند فتح الحساب على مدة بقائها لديه ولا يجوز سحبها فور انتهاء المدة الا بعد اخطار البنك بنية السحب قبل التاريخ المحدد لسحبها بمدة معينة.

[1] العاني ايمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 05، 06.

- **ودائع التوفير**: وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة اليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد

مقابلها دون التضحية باعتبارها سيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت دون وجود قيود على السحب منها.

2. **تقديم القروض**: يعمل البنك على توظيف موارد في شكل استثمارات متنوعة بمراعات مبدئي السيولة والربحية حيث تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:

- **قروض بضمانات مختلفة**: أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات وغيرها.
- **قروض بدون ضمانات**: حيث يكون الضمان شخصيا ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

و هناك وظائف تقليدية أخرى للبنوك و هي كالآتي[1]:

3. **التسهيلات المصرفية**: ويقصد بالتسهيلات المصرفية كل الخدمات التي تيسر للعملاء تمويل نشاطاتهم بأقل جهد ممكن وبأقل قدر ممكن من التكاليف التي يتحملوها في سبيل تحقيق ذلك، ومن أنواع التسهيلات نجد:

- **إصدار خطابات الضمان**: وخطاب الضمان هو تعهد صريح صادر من المصرف بقبوله دفع مبلغ من المال عند الطلب على المستفيد الصادر لصالحه هذا الخطاب، وذلك نيابة عن العميل الذي لا يتمكن من الوفاء بالتزاماته تجاه هذا المستفيد خلال فترة محددة يتم تحديدها صراحة في خطاب الضمان ومن أشكاله: خطاب ضمان مبدئي، خطاب ضمان نهائي، والكفالات المصرفية.
- **فتح الاعتمادات**: يقصد بها قيام المصرف بوضع مبلغ معين من المال تحت تصرف العميل، بحيث يمكنه الصرف في حدوده، وذلك بشرط أن يقدم هذا العميل ضمانا يقبله المصرف، وما ان يسحب العميل هذا الاعتماد يتحول الاعتماد إلى قرض.

[1] نادية عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17، 22.

- **خدمات اعتماد الشيكات (تصديقها)**: تطلب بعض الجهات من عملائها شيكا معتمدا لتجهيزهم بالبضائع أو ابراء ذمتهم، وهنا يتقدم عملاء المصرف بطلب التصديق أو اعتماد الشيكات المسحوبة لأمر تلك الجهات وذلك بوضع ختم وتوقيع المصرف عليها، وتعرف هذه الخدمة على أنها الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما يضع تحت تصرفه مبلغا من المال لفترة محددة يتفق عليها من الطرفين، حيث يقوم المقترض في نهاية المدة بالوفاء والالتزام لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

4. **الخدمات المصرفية التجارية**: تقدم البنوك مجموعة من الخدمات تستهدف من خلالها تحقيق مصلحة عملائها من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها تتصف بالطابع التجاري، حيث يستهدف منها أيضا تحقيق عائد ممثلا في العمولة أو الربح الذي تحصل عليه هذه البنوك عند تقديمها لهذه المجموعة من الخدمات.

وتتمثل الخدمات البنكية التجارية على سبيل الذكر في الآتي:

- خدمات الأمانات وتأجير الخزائن.
- استبدال النقد الأجنبي.
- عمليات الاكتتاب.
- الخدمات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية.

بالإضافة إلى مجموعة من الخدمات الأخرى تتمثل في الآتي:

- ادارة ممتلكات وتركات المتعاملين مع المصرف.
- تحويل نفقات السفر والسياحة واصدار صكوك المسافرين.
- دفع الحوالات البرقية والبريدية الواردة.
- تسديد قوائم الكهرباء والماء والهاتف وغيرها.

5. **خدمات التحصيل**: تعتبر خدمات التحصيل من أهم أهداف النظام البنكي الحديث، كما أن لها أهمية خاصة سواء بالنسبة للبنوك أو لعملائها على حد سواء، اذ تقلل من تداول النقود فيما بين الدائنين والمدينين، وبذلك يتم تجنب كل المخاطر التي تنجم عن تداول النقود ونقلها من مكان إلى

آخر، وتساعد خدمات التحصيل على تسوية حسابات العملاء عن طريق اجراء عمليات المقاصة بين بعضهم والبعض الآخر، كما توفر الجهد والوقت الذي يبذله هؤلاء العملاء في عمليات الايداع والسحب.

ومن بين عمليات التحصيل ما يلي:

- **تحصيل وسداد قيمة الكوبونات:** وهي طوابع تكون مصفوفة في أسفل شهادات الاسهم، ومطبوع على كل منها اسم المنظمة المصدرة لهذه الاسهم
- وعدد وأرقام الأسهم التي تحملها هذه الشهادة، وتقوم المصارف نيابة عن عملائها بتحصيل وسداد قيمة الكوبونات الخاصة بهم، وهي خدمة مصرفية هامة.
- خصم الأوراق التجارية.
- خدمات التحصيل الداخلية والخارجية.
- خدمات عمليات التحويل الخارجي.
- التحصيل نيابة عن الغير.
- تحصيل الشيكات.
- التحصيلات المستندية.

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك:

لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجيهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقاءها ونموها اضافة إلى حصولها على أرباح، وتشمل هذه الوظائف ما يلي[1]:

[1] العاني ايمان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 06، 08.

1. **تمويل عمليات التجارة الخارجية:** تلعب البنوك دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.
2. **تحصيل الشيكات:** تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة الها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو النقصان.
3. **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:** الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأذني، أذونات الخانة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، وقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.
4. **ادارة محافظ الاستثمار:** تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الاوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار.
5. **تقديم الاستشارات ودراسة الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:** أصبحت البنوك تشترك في اعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لانشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسة تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها. وقد اكتسبت هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.
6. **التعامل بالعملات الأجنبية:** تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف.
7. **اصدار البطاقات الائتمانية:** من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل

المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على الائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعا من أنواع الائتمان.

8. **القيام بعمليات التوريق:** تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في اصدار الأوراق المالية.

المطلب الثاني: تطور الأداء البنكي في ظل العولمة الاقتصادية.

لقد كانت للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكاسات واضحة على تطور أداء وأعمال البنوك، وقد تركزت هذه التغيرات في مجالات عديدة أهمها التحول إلى بنوك شاملة وكذا سياسة الاندماج بين الوحدات البنكية الصغيرة بالاظافة إلى استراتيجية خصخصة البنوك من أجل تحسين أداءها والبقاء في المنافسة.

أولا: البنوك الشاملة:

في ظل العولمة الاقتصادية واعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، اتجهت البنوك إلى التحول إلى البنوك الشاملة من أجل الاحتفاظ بزبائنها وكذا اجتذاب زبائن جدد في ظل التحرر المالي والبنكي[1].

تعريف البنوك الشاملة: عرفت البنوك الشاملة بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادرها التمويلية وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها، وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمستجدة التي قد لا تستند إلى رصيد بنكي، بحيث نجد أنها تجمع ما بين وظائف البنوك التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال[2].

[1] بوزيني آسيا، دنداني دنداني، دور العولمة الاقتصادية والمالية في تطوير الخدمات المصرفية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2015، ص: 86.

[2] آسيا قاسمي، اثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015، ص: 187.

ومن خلال التعريف السابق نلاحظ بأن البنوك الشاملة تقوم بعدة أنشطة ووظائف يمكن أن نوجز أبرزها فيما يلي[1]:

- أعمال الوساطة المالية التي تتضمن قبول الودائع وتقديم التسهيلات الائتمانية، فهي تقوم باعمال الوساطة بين المدخرين (المودعين)، والمستثمرين (المقترضين).
- المتاجرة بالأدوات المالية (بيع الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى وكذا شراءها).
- القيام بأعمال الصرافة.
- التعامل بالمشتقات المالية.
- الاكتتاب بالاصدارات الجديدة من الأسهم والسندات.
- القيام بأعمال السمسرة، أي بيع الأوراق المالية وشراءها لحساب العملاء مقابل عمولات معينة.
- تقديم الاستشارات للشركات خاصة فيما يتعلق بأعمال الاندماج وأعمال السيطرة من جانب شركة على شركة أخرى بالقيام بشراء أسهمها.

- إدارة الاستثمارات.
- القيام بأعمال التامين.

- الاستثمار في أسهم الشركات غير المالية من ضمن محفظة البنك.

ثانيا: اندماج البنوك:

لقد أصبحت المنافسة العالمية بين المؤسسات المالية والبنكية واقعا لا يمكن تجاهله في ظل العولمة الاقتصادية، ورغبة في زيادة قدراتها التنافسية اتجهت البنوك إلى الاندماج مع بعضها البعض لتكوين كيانات بنكية عملاقة وقوية للتغلب على المصاعب التي بدأت تواجهها، وقد أدت الاندماجات الاقليمية والعالمية إلى قيام البنوك الكبيرة الحجم على توفير أنواع متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية والبنكية والاستثمارية بطرق تكنولوجية متطورة وتكاليف منخفضة، كما أدت إلى الانتقال من مرحلة الادارة التي تقوم على مركزية القرار إلى مرحلة

[1] بوزيني آسيا، مرجع سبق ذكره، ص ص: 86، 87.

الادارة التي ترتكز على تقييم الأداء، مع الاهتمام بتعظيم العائد على حقوق الملكية والعمل على ارضاء العملاء[1].

ويمكن تعريف الاندماج المصرفي على أنه اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما اداريا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان المصرفي الجديد ذا قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن لها أن تتحقق قبل اتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد[2].

ثالثا: الخوصصة والتدويل المصرفي:

تعتبر خصخصة البنوك احدى نواتج العولمة الاقتصادية، وهي مرتبطة في كل الأحوال بظاهرة الخصخصة بشكل عام كظاهرة عالمية، وقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك في الدول النامية، وبالتحديد بعد زوال توابع الملكية العامة للبنوك في ظل تحول الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول لآليات السوق، ونقصد بالخوصصة عمليات التحول المتصاعد للبنوك المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة، وتتلخص أهم دوافع خوصصة المصارف في مواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه العمل المصرفي في ظل العولمة المالية والمتغيرات المصرفية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية، والبنكية في اطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، أما التدويل المصرفي فيقصد به توسيع العمليات الدولية والمتمثلة في العمليات بالعملة الصعبة وعمليات المقاصة مع غير المقيمين، بالاظافة إلى تزايد ارتفاع اقامة مؤسسات بنكية في الخارج[3].

[1] بوشرمة عبد الحميد، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2010، ص: 77.

[2] بن سعيد نادية، بوشعالة أمينة، أثر تحرير الخدمات المصرفية على أداء البنوك الجزائرية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي(B E A) ، وكالة تيارت، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص تأمينات وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015، ص:83.

[3] علي محاد أمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

تأثير خصخصة البنوك على تطوير الخدمات البنكية:

إن لخوصصة البنوك آثار كبيرة خاصة على الخدمات البنكية، وهي[1]:

1. **نوعية الخدمة البنكية:** خوصصة البنوك ترفع من مستوى المنافسة البنكية بالظافة إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة، لا سيم عن طريق الاستحداث والابتكار.
2. **كفاءة الخدمات البنكية:** ان خوصصة البنوك تزيد من قدرة البنوك وترفع كفاءتهم في تقديم الخدمات للعملاء، كما تساهم في تقديم خدمات بنكية جديدة وبسرعة.
3. **جودة الخدمات البنكية:** تؤدي الخوصصة إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية، اذ تحقق الكفاءة البنكية المثلى في ظروف المنافسة الكاملة.
4. **الأمان والاستمرارية:** ان خوصصة البنوك تضمن من يساهم في ضمان المعاملات البنكية والمالية ولو بشيء نسبي، كما تجنب الوقوع في العديد من الأزمات المالية، وهذا ما يحفز على تطوير وتحديث الصناعة البنكية.

المطلب الثالث: آثار العولمة على الجهاز البنكي.

للعولمة الاقتصادية آثار واسعة النطاق على الجهاز البنكي في أي دولة من دول العالم، وقد تكون هذه الآثار ايجابية كما قد تكون سلبية، وعلى هذا الأساس تصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على الجهاز البنكي، في كل دولة هي العمل على تعظيم الايجابيات والمكاسب، والتقليل من الآثار السلبية إلى أدنى مستوى ويمكن حصر هذه الآثار الناجمة عن عولمة النشاط المصرفي كما يلي[2]:

1. **إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:** لقد حدث تغير كبير في نشاط البنوك، وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مالية وبنكية لم تكن تقوم بها من قبل، حيث اتجهت معظم البنوك إلى التعامل والتوسع في العمليات خارج الميزانية، كالتعامل بالمشتقات المالية، مما أدى إلى انخفاض النصيب النسبي للودائع إلى

[1] بوزيني آسيا، دنداني دنداني، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

[2] بوشرمة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 41، 44.

اجمالي الخصوم بالبنك، والجدير بالذكر أن أثرالعولمة الاقتصادية قد امتد بشكل غير مباشر إلى دخول مؤسسات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات التمويلية، مثل: شركات التأمين، وصناديق المعاشات، وصناديق الاستثمار.

2. **ظهور البنوك الشاملة:** ان التغيرات المصرفية العالمية التي عملتها العولمة الاقتصادية على أداء البنوك أدت إلى ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة، تمثلت في البنوك الشاملة والتي تعني تحول البنوك إلى البنوك الشاملة التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات، أي أن هذا النوع من البنوك أصبح يجمع بين وظائف البنوك التقليدية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار وبنوك الأعمال، أي أنها تقوم بأعمال كل البنوك.

إن استراتيجية البنوك الشاملة مبنية على استراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، والموازنة بين السيولة والربحية، ودرجة المخاطر البنكية.

3. **تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في الأوراق المالية والأدوات المالية الجديدة:** يشمل تنويع الخدمات البنكية على مستوى مصادر التمويل اصدار شهادات ايداع قابلة للتداول والاقتراض طويل الأجل من الجهاز البنكي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات البنكية ثم الاتجاه نحو تنويع القروض الممنوحة، وانشاء الشركات القابضة، والتوسع في عمليات توريق الديون، والتعامل بالأوراق المالية وادارة المحافظ والتوسع في عمليات التمويل التأجيري وانشاء صناديق الاستثمار، وممارسة نشاط التأمين.

4. **تزايد حدوث الأزمات البنكية:** بمكن القول أن من أهم الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية على الجهاز البنكي هي تلك التي تعرض لها هذا الأخير في عدد من دول العالم، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة 1980 إلى 1996 حدثت أزمات مصرفية، فيما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، سواء كانت في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، شمال أوروبا، جنوب شرق آسيا، أمريكا اللاتينية.

ومن أهم الأزمات التي حدثت أزمة المكسيك سنة 1994، دول جنوب شرق آسيا سنة 1997، الأرجنتين وروسيا سنة 1999م.

وقد أثبتت احدى الدراسات المنجزة سنة 1997 والتي أجريت على 65 دولة خلال الفترة 1980-1994، أن هناك علاقة وطيدة بين اجراءات العولمة والتحرير المصرفي، وأزمة الجهاز البنكي التي حدثت في هذه الدول.

إن أزمة جنوب شرق آسيا التي اندلعت في صيف 1997، قد بينت كيف تؤثر العولمة المالية من خلال تحرير حساب رأس المال، والتمادي في الاقتراض الخارجي،والانفتاح دون ضوابط إلى أزمة الجهاز البنكي، اذ ان فتح الأسواق وتحرير حركة رؤوس الأموال من كافة القيود، يتطلب هيئة المصارف والنظم البنكية لمواجهة التحديات الناشئة عن ذلك.خاصة منها الالتزام بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، وأهمية وضع نظام للانذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تكشف عن بوادر الأزمة قبل حدوثها.

5. **اضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:** من الآثار الهامة للعولمة المالية هو اضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية، اذ ان زيادة درجة اندماج وتكامل السوق المالي المحلي مع الأسواق المالية الخارجية،فانه من المرجح أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسات المالية والنقدية، وبالتالي فان اسعار الصرف والفائدة تتحدد نتيجة لتفاعل دخول وخروج رؤوس الاموال.
6. **مخاطر هروب الأموال الوطنية إلى الخارج:** ان من أهم آثار العولمة المالية هو خطر تدويل المدخرات الوطنية مما يؤدي إلى خروج هذه المدخرات للاستثمار بالخارج، في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة إلى هذه المدخرات للاستثمار بالداخل، وتكشف البيانات التاريخية أن هناك دولا تزيد فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة للخارج إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن 10 %، مثل حالة فنزويلا أوائل الثمانينيات.

ورغم أن ظاهرة هروب الأموال قديمة في البلاد النامية الا أن ظاهرة العولمة الاقتصادية زادت من مشروعية حرية خروج هذه الأموال، وما ينجم عنها من أثار سلبية.

الفصل الثالث: أهمية الأسواق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك في ظل العولمة الاقتصادية

المبحث الثاني: دور الأسواق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك.

إن الدور الذي تلعبه سوق الاوراق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك يرتبط أساسا بجانبها المالي، بحيث أنها تستقطب رؤوس الاموال الأجنبية من أجل الاستثمارات المحلية، وذلك يعود بالإيجاب على مردودية المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة، وفي هذا الصدد سنحاول معرفة الدور الأساسي للأسواق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للأسواق المالية الناشئة.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الدورالاقتصادي للأسواق المالية الناشئة.

أولا: دورها في استقطاب رؤوس الاموال الأجنبية:

تسعى سوق الأوراق المالية الناشئة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية وهذا باتباع طرق شتى أهمها: منح فوائد مرتفعة ومغرية وتبيان مكانة الشركات المقيدة لديها، حيث أن انضمام الشركة إلى هذه السوق يخلق لها مكانة خاصة بين الشركات ويدل على أوضاعها الاقتصادية الجيدة ومركزها المالي المقبول، ومنه فان تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما ينشئ مصدرا ماليا تتمكن من خلالها المؤسسات من تمويل مشاريعها، وخير دليل على أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في الانتعاش الاقتصادي تجارب البلدان الناشئة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي تشهد بأن أسواق الأوراق المالية بها حركية كبيرة[1].

[1] مختاري كلتوم، دور سوق الأوراق المالية في تنمية اقتصاديات الدول، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2012، ص: 148.

ثانيا: دورها في زيادة الادخار:

للأسواق المالية ميول للادخار من خلال ما توفره من مجموعة كبيرة من الخيارات لوحدات الفائض، كتوفيرها لأصول مالية تعتبر أكثر جاذبية من نواحي السيولة والعائد و المخاطرة، ومن ثم فهي تشجع الوحدات ذات الفائض لتقليل الانفاق الاستهلاكي لصالح الادخار[1].

ثالثا: دورها في علاج المديونية:

تعتبر عملية استقطاب المدخرات عملا رئيسيا لسوق الأوراق المالية، منها جذب المدخرات الاجنبية وبالتالي استثمارها في الأسهم المحلية، هذه العملية تسمح بزيادة معدل خدمة الدين وتفادي المشاكل الناجمة عن الاقتراض من الخارج، كما يمكن أن يعالج سوق الأوراق المالية في تخفيض المديونية الخارجية من خلال عملية التوريق ومضمون هذه العملية هو تحويل الدين إلى ورقة مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية الدولية[2].

رابعا: دورها في دعم الخوصصة:

دخلت الكثير من الدول في اصلاحات اقتصادية قصد التكيف مع اقتصاد السوق، وقد كان من نتائج هذه الاصلاحات فتح المجال للخواص وتوسيع راس المال، وتعتبر أسواق الأوراق المالية المحرك الأساسي لهذه العملية اذ تسمح بفتح كلي أو جزئي من راس مال المؤسسات وتحول المؤسسة من ملكية عامة إلى ملكية خاصة، وقد تكون الخوصصة كلية أو جزئية انطلاقا من فرضية أن القطاع العام أحيانا غير قادر على تلبية كل المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للسكان[3].

[1] بن قومان مسعودة، أثر الأسواق المالية على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2012، ص: 50.

[2] عبد الغفور دادان، تحليل تدفقات الاستثمار في الأوراق المالية ودورها في دعم النمو الاقتصادي، دراسة حالة السوق المالي للامارات العربية المتحدة (دبي، أبو ظبي) والجزائر باستخدام نموذج متعدد العوامل 2001-2013، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص:55.

[3] عبد الغفور دادان، المرجع نفسه، ص: 55.

ومن هنا تلعب الأسواق المالية دورا هاما في اتمام عملية الخوصصة بنجاح، حيث أن العلاقة بينهما هي علاقة وطيدة، فسوق الأوراق المالية تزدهر وتتوسع وتتعمق بوجود عمليات الخوصصة، و هي بحاجة إلى أسواق مالية قادرة على تسهيل عمليات التخصيص.

ومن أبرز مزايا اللجوء إلى الأسواق المالية في عملية الخوصصة ما يلي[1]:

- توسيع سوق الأوراق المالية وتشجيع صغار المدخرين.
- ابعاد الشبهة في عملية بيع وحدات القطاع العام، وعدم تمييز فئة عن أخرى عند اجراء البيع.
- احلال الأهداف وتعظيم الربح لدى المستثمرين في القطاع الخاص محل تعظيم منفعة.

خامسا: دورها في تمويل خطط التنمية:

وذلك عن طريق طرح أوراق مالية حكومية في تلك السوق، حيث رافق بروز أهمية الأوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة ازدياد اتجاه الحكومات إلى الاقتراض العام من أفراد الشعب، لسد نفقاتها المتزايدة وتمويل مشروعات التنمية، وذلك عن طريق اصدار السندات والأذونات التي تصدرها الخزينة العمومية ذات الآجال المختلفة، ومن هنا صارت هذه الصكوك مجالا لتوظيف الأموال لا تقل أهمية عن أوجه التوظيف الأخرى[2].

سادسا: دورها في تجنب الآثار التضخمية:

إذ لو قامت البنوك بعمليات التمويل لأدى ذلك إلى زيادةمفرطة في حجم الائتمان المحلي، وبالتالي احداث موجات تضخمية خاصة أن هذه القروض تأخذ طابع القروض طويلة الأجل مما يتطلب فترة طويل قبل تحقيق النتائج[3].

[1] مختاري كلتوم، مرجع سبق ذكره، ص: 149.
[2] مختاري كلتوم، المرجع نفسه، ص:149.
[3] مختاري كلتوم، المرجع نفسه، ص: 150.

المطلب الثاني: الأهمية المالية لأسواق الأوراق المالية.

لتمويل العمليات الاقتصادية لا بد من توظيف الأموال المحلية والعمل على استقطاب الأموال الأجنبية من أجل توفير السيولة النقدية اللازمة، ولجلب الأموال الأجنبية لا بد من منح فوائد مغرية، لأن المستثمرين غالبا ما يترددون في التخلي عن مدخراتهم لفترات طويلة، وبهذا فإن الاستثمار في البورصة يعمل على تغذية السوق بالأموال اللازمة، بحيث يستفيد حامل الأوراق المالية (المستثمر) من الربح، وتستفيد الشركة أو الجهة التي تطرح أسهمها للتداول من تمويل دائم وطويل الأجل وعليه فان البورصة تؤدي دورا مزدوجا إذ تفيد المستثمر من جهة والمؤسسات من جهة أخرى[1].

أهمية الأسواق المالية بالنسبة للمستثمر:

يقوم المستثمر بشراء الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم والسندات باستخدام الأموال الفائضة لديها، وهو بهذا يسعى إلى الحصول على الربح الذي قد يتحقق أما عن طريق الفوائد المتعلقة بالأوراق المالية، أو بفعل المضاربة الناتجة من تقلبات الأسعار في البورصة.

فالمستثمر يقبل على شراء الأوراق المالية طالما يمكنه بيعها في أي وقت واستعادة قيمتها، فالتعامل في البورصة يتم من خلال مدخرات الأفراد الطبيعيين والمعنويين المستثمرة في شكل أسهم وسندات، والمعروف أن دوافع الادخار لدى هؤلاء متنوعة وبصفة عامة يلاحظ أن المدخر يحتاج إلى أمواله طبقا لظروفه الطارئة والتي لا تحدد في زمن معين، كما يرغب أيضا في استرداد هذه الأموال دون خسارة محسوسة، اذا فحامل السهم لا يمكنه استرجاع مدخراته من الشركة التي يساهم بها لأنها قد تحولت إلى موجودات داخل المؤسسة الاقتصادية وتبقى على حالها طالما أن المؤسسة موجودة، وعليه فلحملة الأسهم الحق في التنازل عنها لغيرهم بالبيع في البورصة، وبهذه الطريقة يمكنهم تحقيق التوازن من ناحية العرض والطلب، اذ يمكن للمستثمر أن يسترد أمواله في الوقت

[1] زيدان محمد، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات – دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، بسكرة 22/21 نوفمبر، 2006، ص ص: 01، 02.

اللازم، مع احتفاظ صاحب الطلب بالأموال المكتتب فيها لتمويل الاستثمارات المختلفة والاحتياجات الخاصة[1].

المطلب الثالث: انعكاسات الأسواق المالية الناشئة على نشاط البنوك.

تعتبر المؤسسات البنكية في العصر الحديث من أهم المنشآت التي تساعد في تنمية النظام الاقتصادي من خلال مختلف أشكال القروض والخدمات التي تقدمها المؤسسات البنكية.

أولا: الائتمان ودوره في تنمية نشاط البنوك:

من أهمها[2]:

- كل الأنشطة الاقتصادية التي تسعى إلى النمو والتطور تحتاج إلى التمويل النقدي حين تتم دوراتها الانتاجية والتسويقية، وحتى يتم الأفراد والمشروعات أنشطتهم يلجأون إلى البنوك طالبين امدادات بأدوات الدفع اللازمة لمباشرة أنشطتهم، وتدعى هذه العملية الائتمان، ويعبر الائتمان عن الثقة التي تنشأ بين المقرض والمقترض، فزيادة الائتمان يستدعي زيادة في حجم الموارد المتاحة،ونمو حجم الموارد يتطلب بحث عن فرص جديدة للائتمان تكون مضمونة وذات عائد مقبول.
- بشكل عام أهمية الائتمان البنكي تتفاعل مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي والبنكي إلى حد بعيد، حيث أن الطلب على الائتمان البنكي يحدد حاجة القطاعات إلى التمويل اللازم، ولهذا فكلما زادت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى الائتمان البنكي، ويحقق الائتمان البنكي لعملية التنمية جملة من المهام متمثلة في الآتي:

[1] بن قومان مسعودة، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

[2] عبد اللطيف مصطفى، تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة واقتصاديات الأسواق المالية، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص: 138، 139.

1. بدون الائتمان البنكي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر انتاجية.
2. يستخدم الائتمان البنكي كأساس لتنظيم عملية اصدار النقود القانونية.
3. يؤدي سحب الائتمان البنكي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي.
4. يعتبر أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات.
5. للائتمان البنكي تأثيره المباشر على زيادة الادخار والحد من الاستهلاك.

ثانيا: دور الاستثمار الأجنبي في تنمية النشاط البنكي:

يكمن دوره فيما يلي[1]:

- **انخفاض أسعار الفائدة في الأسو اق العالمية:** حدث في بداية التسعينيات انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل في معظم الدول المتقدمة، نتيجة للتخفيضات الكبرى في أسعار الخصم التي أجرتها السلطات النقدية في العديد من هذه الدول، بهدف تنشيط الاستثمار ورفع معدل النمو أو المحافظة على بقائه عند مستوى مرتفع دون التأثر بالاتجاهات الانكماشية الناتجة عن الأزمات المالية الدولية.
- **التغيرات المؤسسية في الدول المتقدمة:** قامت العديد من الدول بغية تشجيع الاستثمار في الأسواق المالية باجراء تعديلات واستحداث التشريعات، بهدف تخفيض تكلفة المعاملات في أسواقها ووصول مقترضي الدول النامية إلى أسواقها المالية في الدول المتقدمة، وقد نتج عن تلك التغيرات حدوث تغيرات في المناخ الاستثماري بأسواق تلك الدول، فقد قامت الدول المتقدمة بتقليل القيود المفروضة على الأسواق المالية المصدرة من طرف الأجانب لجذب المزيد من تلك الاستثمارات.

زيادة التنويع الدولي لمحفظة الأوراق المالية: ان زيادة التنويع الدولي لمحفظة الأوراق المالية يترتب عنها تقليل درجة المخاطر، وتظهر أهمية الاتجاه نحو زيادة التنويع الدولي في محفظة الأوراق المالية خصوصا

[1] مونيا سلطان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 59، 60.

للمستثمرين ذوي الطابع المؤسسي، مثل صناديق المعاشات، شركات التأمين، حيث أن تلك المؤسسات تستوعب نصيبا متزايد من الادخار العالمي.

- **ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي:** ما عزز من قدراتها في جذب المستثمر الأجنبي.
- **اتباع سياسة الخصخة:** ان اتجاه دول الأسواق المالية الناشئة إلى انتهاج سياسة الخصخصة لأصول شركاتها أدى إلى زيادة المعروض في هذه الأسواق وتنويعها، وهو ما أتاح فرصا للمستثمرين المحليين والدوليين لاقتناص الفرص فيها، وبالتالي أدى إلى نمو هذه الأسواق ورفع قيمة التعاملات بها بمعدلات مرتفعة وجعلها تجذب كثيرا من الاستثمارات في أسواق رأس المال.
- انخفاض معدلات التضخم.
- **ارتفاع معدل نمو رأس المال السوقي:** وفي بعض الأحيان يفوق حتى معدل النمو في الأسواق المتقدمة، وهذا يعود لاهتمام المستثمرين الأجانب بالفرص المتاحة بهذه الأسواق.
- **ارتفاع معدل نمو قيمة التداول:** وهذا راجع لحيازة المستثمرين أصول مالية مصدرة في هذه الأسواق.
- **ارتفاع عوائد الاستثمار والأرباح:**ونفسر ذلك بارتفاع مخاطر الاستثمار في الاسواق المالية الناشئة نتيجة أن هذه الأسواق تتسم بالحساسية والتقلبات، وأيضا لعدم توافر كفاءة نظام المعلومات بها، لهذا لا يقبل المستثمرين على الاستثمار بهذه الأسواق الا عند تقديم عوائد مرتفعة على الاستثمار.

تقوم الأسواق المالية الناشئة بالعديد من الوظائف التي ترتبط بتنشيط ونمو الاستثمار، ومن شأنها تهيئة المناخ الاستثماري، والوفاء بمتطلبات العملية الاستثمارية، من حيث توفير التمويل اللازم لانشاء المشروعات الجديدة، أو التوسع في المشروعات القائمة في الوقت المناسب، بأساليب وأدوات متعددة وتيسير حرية الاختيار والتنوع بين مختلف الأنشطة الاستثمارية، بما يتناسب ودرجة المخاطرة والمنافسة القائمة على آلية السوق، من خلال ما يلي[1]:

[1] رشيد هولي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15، 17.

- **تعبئة المدخرات**: تقوم السوق بتعبئة المدخرات من خلال الأدوات المالية التي توفرها للمدخرين مثل الأسهم والسندات إلى جانب اتاحة فرص الربح للمستثمر وللمدخر الذي يعمل على زيادة المدخرات، وينعكس ذلك على ارتفاع النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.
- **الاحتفاظ بالثروة**: تعمل السوق من خلال الأدوات المالية التي توفرها على القيام بدور مخزن للقيمة، أو مخزن للثروة، وذلك لأن المدخر يقارن بين أساليب الادخار المختلفة على أساس عدة معايير توفر له الربح والأمان وزيادة الثروة، وتتسم الأدوات المالية التي توفرها سوق رأس المال مثل السندات والأسهم بأنها لا تتعرض للاهتلاك، كما أنها تولد دخلا خلال فترة الاحتفاظ بها، وزيادة قدرة سوق رأس المال على تعبئة المدخرات وزيادة العائد على الأصول المالية يعنيان زيادة الثروة في الاقتصاد وبالتالي زيادة الاستثمار وتحسين الأداء البنكي.
- **توفير السيولة**: بمعنى امكانية تحويل الأدوات المالية بسهولة وسرعة نقدية سائلة في حالة رغبة مالكها بالسعر السائد في السوق، ومن ثم حرية الانتقال من استثمار قد يكون غير مجز من وجهة نظر مالك الأصل المالي إلى استثمار آخر عن طريق البيع وفقا لنظم وقواعد السوق.
- **توفير تمويل الاستثمار**: تعمل السوق المالية الناشئة على توفير التمويل اللازم للاستثمار من خلال امكانية طرح المنشآت للأوراق المالية والحصول على التمويل اللازم للاستثمار أو للتوسع، ويتميز التمويل الذي توفره سوق رأس المال بأنه تمويل طويل الأجل، كما أن المنشأة غير ملتزمة قانونيا باسترجاع الأدوات المالية التي تصدرها من أصحابها ولكن يقوم صاحب الأداة المالية ببيعها في سوق رأس المال لفرد آخر.
- **تخفيض المخاطر وارشاد المستثمر**: تعمل سوق رأس المال على تخفيض المخاطر من خلال فرص التنويع التي توفرها، حيث تمكن سوق رأس المال من بناء محفظة تضم أوراق مالية لقطاعات مختلفة ومنشآت متنوعة مما يعمل على تخفيض المخاطر، ويكون التنويع على المستوى الدولي أو المحلي، مما يتيح فرصة أكبر لخفض المخاطر.

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي**: تعد سوق رأس المال أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية لتؤدي الحكومة مهامها في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، وتجنب التضخم والكساد، وذلك من خلال التأثير في معدلات الفائدة، وبالتالي تغيير مستويات الاقتراض والاستثمار في الاقتصاد.
- **كفاءة تخصيص الموارد**: ان التخصيص الكفء للموارد يتوقف على مدى توفر سمات كفاءة سوق راس المال، ويتوقع أن يتحسن التخصيص الأمثل للاستثمارات مع زيادة توافر المعلومات في سوق رأس المال حيث يتحدد العائد والمخاطر بكفاءة.

ثالثا: معالجة التضخم ودوره في تنمية نشاط البنوك:

وتتمثل فيما يلي[1]:

- **استقرار المستوى العام للأسعار**: تعد المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، فاستقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الاصدار النقدي ومعدل الناتج، يؤدي إلى استقرار المستوى العام للاسعار، أما عدم التوازن بينهما يؤدي إلى زيادة عرض النقود ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي زيادة التضخم.

  ان حدوث التضخم سوف يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية، فهو يؤدي إلى اعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، ولقد أكدت جميع النظريات الاقتصادية على ضرورة استقرار المستوى العام للأسعار لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- **تحقيق العمالة الكاملة**: من خلال رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الانتاجية غير المستغلة وذلك لتجنيب الاقتصاد البطالة.
- **تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي الوطني**: النمو الاقتصادي يتطلب تزايدا مستمرا في كمية النقود المتداولة مع تزايد الانتاج والدخل، ما يعني أن تقليص كمية النقود عن طريق بيع السندات قد يؤدي لنتائج سلبية في النمو الاقتصادي، ويفضل في هذه الحالة زيادة كمية النقود ولكن بنسب منخفضة وبما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي.

[1] دحان كنزة، سلوكي كريمة، فعاليات السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2017، ص ص: 40، 42،

- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** ان تخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان، سوف يشجع الاستثمار ويزيد من فرص التشغيل، وبالتالي يزيد حجم الانتاج من السلع والخدمات التي سوف يعد جزء منها للتصدير، كما قد تمنح البنوك للشركات التي تهتم بالتصدير قروضا خاصة لغرض تمويل الصادرات، مما يساعد المصدرين على تحسين ورفع درجة كفاءة السلع المصدرة وزيادة قدرتها على المنافسة الدولية، الأمر الذي يزيد من حجم المعاملات هذا كله يصب في وضعية ميزان المدفوعات لصالح البنك.

رابعا: الخوصصة ودورها في تنمية النشاط البنكي:

تحقق الخوصصة مجموعة من المزايا نذكر منها[1]:

- توسع عدد المساهمين من خلال طرح الأسهم لمختلف فئات المستثمرين سواء كانو أفرادا أو عمال لدى البنوك أو مستثمرين محليين أو أجانب.
- اشهار أرباح المؤسسة البنكية المعنية بالخوصصة عن طريق نشر البيانات والمعلومات الخاصة بها وامكانية اطلاع المستثمرين على هذه البيانات لتأكيد قرار الشراء من عدمه.
- سيولة السندات عن طريق امكانية تداولها في الأسواق المالية الناشئة أو عن طريق مبادلتها بأسهم البنك المخوصص.
- توسيع حجم المعاملات نتيجة توفير موارد إضافية.
- تنشيط المعاملات البنكية.

[1] دوفي قرمية، طرق واجراءات خوصصة البنوك والآثار الناجمة عنها دراسة تجربة فرنسا، مصر، الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد06، جوان2018، ميلة، الجزائر، ص:465.

الفصل الثالث: أهمية الأسواق المالية الناشئة في تنمية نشاط البنوك في ظل العولمة الاقتصادية

خلاصة:

إن التحديات التي أصبحت تواجه الساحة المالية والمصرفية في ظل التطورات الاقتصادية والعالمية وظهور العولمة، تتطلب من المشرفين على النظام المالي الدراية الكاملة بها واتباع استراتيجيات ملائمة للتكيف معها.

والعولمة المالية هي أحد محاور العولمة الاقتصادية والتي تتضمن اقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل القيود الجغرافية والتنظيمية، وذلك في اطار تنامي ظاهرة العولمة، فمن خلالها تم الانتقال من الأشكال التقليدية للعمل المصرفي إلى تبني أسلوب وفلسفة المصارف الشاملة، كما شهدت الساحة العالمية تنامي عمليات الاندماج بين البنوك سواء على المستوى المحلي أو الدولي وذلك بغية تقوية القاعدة الرأسمالية وتكوين كياناتبنكية عملاقة قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

ويمكن الاشارة أيضا أن للأسواق المالية الناشئة دور في تطوير نشاط البنوك المتمثل في استقطاب رؤوس المال الأجنبية، الخوصصة، المديونية، علاج التضخم، و غيرها اذ تعتبر المحرك الأساسي للتنمية.

الخاتمة

الخاتمـــة

تعد البنوك في الوقت الراهن من الركائز الاساسية لأي بلد، و ذلك لما تؤديه من دور هام و فعال في ربط العمليات الاقتصادية و هذا من أجل تنشيط جميع القطاعات التي تساهم في بناء اقتصاد أي دولة.

و قد اعتبرت الخدمات البنكية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية، اذ يدل مقدار الطلب عليها على درجة التقدم الاقتصادي لأي بلد، أما عرضها فيعمل على تحقيق الرفاهية للمجتمع، و يتأثر النشاط البنكي بالتطورات الاقتصادية المختلفة منها العولمة، و نتيجة لذلك قامت البنوك بالانتقال من تقديم خدمات تقليدية محصورة إي (الايداع و الاقتراض) الى اقتحام مجالات متعددة في تقديم خدماتها البنكية و خدمات أخرى غير بنكية.

❖ **اختبار صحة الفرضيات:**

- ✓ **الفرضية الأولى:** إن العولمة تعمل على اندماج الاسواق العالمية في جميع الميادين و الاستثمارات، و انتقال رؤوس الأموال ضمن إطار الرأسمالية و حرية الأسواق و بالتالي ينعكس على الاقتصاد الوطني في مجال النشاط البنكي، و هذا ما يثبت صحة الفرضية.
- ✓ **الفرضية الثانية:** تشير الكثير من التغييرات و التطورات و الدراسات و الظواهر و الانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة، و هذا ما يثبت صحة الفرضية.
- ✓ **الفرضية الثالث:** تتطلب عملية تنمية النشاط البنكي في أي دولة رؤوس أموال مجمعة، حيث أنه من غير الممكن أن تتحقق معدلات التنمية المنشودة في ظل غياب التكوينات الرأسمالية و تبرز أهمية الأسواق المالية الناشئة في عملية تنمية النشاط البنكي كإحدى الآليات الهامة لتجميع المدخرات و توجيهها نحو قنوات الاستثمار المتنوعة، و هذا ما ينفي صحة الفرضية.

الخاتمـــــة

❖ **النتائج:**

- أحدثت العولمة المالية مجموعة من التغيرات على العمل المصرفي دوليا ومحليا، حيث تميزت بإزالت جميع القيود و إنتشار الصيرفة الإلكترونية و البنوك الشاملة و الإندماجات المصرفية و إزدياد حدة المنافسة بين البنوك.
- إن تطبيق الخدمات الحديثة في البنوك سيكون له أثر إيجابي كبير على عملها كما سيكون له الأثر الأكبر على النشاط الإقتصادي، لكن التجوه نحو الحداثة يجب أن يتم بعقلانية لأن هذه الخدمات كما لها إيجابيات فلها سلبيات.
- إن توجه البنوك إلى مايعرف بالبنوك الشاملة سيؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية سواء على مستوى البنوك أو على مستوى الإقتصاد الوطني بحكم الإستراتيجية المتبعة لهذه البنوك، و المتمثلة في إستراتيجية تنويع مصادر الموارد المالية و تنويع مجالات إستخدامها مما يقلل من المخاطر و يزيد في العوائد.
- تعتبر خوصصة البنوك عامل مهم للتحكم في التسيير و سلطة اتخاذ القرار و بالتالي فرغم الآثار السلبية التي لا تخلو منها الخوصصة، إلا أنه لا يجب إنكار الآثار المفيدة و الإيجابية التي تفرزها على أدائه و تطورها تدعيما للجهاز البنكي خاصة و الاقتصاد الوطني عامة.

❖ **التوصيات:**

- يجب العمل على خصخصة البنوك لتحسين أدائها و كفاءتها وجودة خدماتها عن طريق المنافسة
- و وضع قوانين تزيد من استقلالية البنوك.
- يجب أن تستجيب الخدمات المصرفية المقدمة من قبل الأجهزة البنكية إلى التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي و المجتمع ككل أين تجد تطورها الطبيعي، هذا لكي تتمكن من القيام بالدور الذي وجدت من أجله وهو الاستجابة لهذه المتطلبات و تفعيل هذا النشاط للارتقاء بالمجتمع.
- يجب على البنك أن لا يتجاهل الاتجاهات الحديثة للخدمات البنكية في ظل العولمة الاقتصادية، لأنه سيؤدي حتما إلى عدم قدرته على المنافسة في مجارات هذه التطورات مما سيؤدي به بالضرورة إلى

العجز ومواجهة أخطار جمة بإمكانها أن توصله إلى الإفلاس والزوال من الساحة المصرفية في ظل المنافسة الشرسة التي تتسم بها.

- يجب تطوير التقنية التكنولوجية للبنك بإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة و المعلوماتية في عمل البنوك، خاصة عن طريق تشجيع الشراكة مع المصارف الأجنبية، و الذي من شأنه أن يؤدي إلى تطوير الخدمات البنكية.
- تنويع الخدمات البنكية بشكل يستجيب لمتطلبات النشاط الاقتصادي ويستجيب أيضا لحاجة المجتمع، و استرجاع المتعاملين خارج الدائرة البنكية، بغرض التمكن من محاربة ظاهرتي الاكتناز و الاقتصاد الموازي و غير الرسمي.
- دمج البنوك الصغيرة لمواجهة المنافسة الشرسة التي تشهدها العولمة.
- لمواجهة المنافسة العالمية يتوجب على المصارف أن تعمل على معرفة تفاصيل احتياجات السوق المصرفية و ذلك بما لا يتعارض مع الأهداف التي تقوم عليها البنوك وكذلك لا بد من التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها البنوك.

❖ **آفاق البحث:** في إطار دراستنا لهذا الموضوع، لاحظنا أن هناك العديد من المواضيع تحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل، لذا نقترح هذه المواضيع الآتية لتكون مواضيع أبحاث في المستقبل:

- دور الأسواق المالية في تسيير القطاع البنكي.
- السوق المالي و أثره على تنمية نشاط البنوك.
- الأسواق المالية الناشئة و علاقتها بالمصارف في ظل العولمة.

قائمة المراجع

قـائمـــة المـراجـــع

أولا: الكتب:

1-إبراهيم الظاهر، **إدارة العولمة و أنواعها**، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

2-تامر كامل الخزرجي، **العولمة و فجوة الأمن في الوطن العربي**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

3-تيسير العجارمة، **التسويق المصرفي**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005.

4-حسن كريم حمزة، **العولمة الاقتصادية و النمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

5-حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا أرشيد و آخرون، **الأسواق المالية بورصة الأسهم و السندات المالية**، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

6-خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

7-ردينة عثمان يوسف، محمود جاسم محمد، **التسويق المصرفي**، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

8-رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

قائمـــة المـراجـــع

9– زاهر عبد الرحيم عاطف، **إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق**، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

10– زكريا سلامة عيسى شطناوي، **الآثار الاقتصادية لأسواق الأوراق المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

11– سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.

12– سمير أمين، غازي الصوراني و آخرون، **المجتمع و الاقتصاد أمام العولمة**، مركز سات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2004.

13– سنغ كجالغيت، المترجم رياض حسن، **عولمة المال**، دار القرابي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001.

14– صباح محمد أبو تايه، **التسويق المصرفي بين النظرية و التطبيق**، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.

15– طاهر حمدي كنعان، مروان اسكندر و آخرون، **هموم اقتصادية عربية، التنمية التكامل، النفط، العولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2001.

16– عاطف وليم، **أسواق الأوراق المالية**، دار الفكر الجامعي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2008.

قائمـــة المـراجـــع

17– عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

18– عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2011.

19– متولي عبد القادر، **الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير**، دار الفكر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

20– محمود حسين الوادي، زكريا أحمد حزام و آخرون، **العولمة و أبعادها الاقتصادية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

21– محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **النقود و أعمال البنوك و الأوراق المالية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2002.

22– محي محمد مسعد، **عولمة الاقتصاد في الميزان**، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، 2010.

23– مصطفى رجب، **العولمة ذلك الخطر القادم**، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

24– ناظم محمد نوري الشمري، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

25– هشام جبر، **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008.

26– هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

27– وصفي عبد الرحمان النعسة، **التسويق المصرفي**، دار كنوز للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

28– وليد صافي، أنس بكري، **الأوراق المالية و الدولية**، دار البداية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.

ثانيا: الرسائل العلمية: الأطروحات و المذكرات:

❖ **أ طروحات الدكتوراه:**

29– آسيا قاسمي، **أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية و تحسين القدرة التنافسية للبنوك التجارية**، رسالة دكتوراه، جامعة بومرداس، 2015.

30– بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

31– بن أحمد لخضر، **متطلبات تطوير و تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر (دراسة الواقع و الآفاق)**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012.

32– بوكساني رشيد، **معوقات أسواق الاوراق المالية و سبل تفعيلها**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

33– الجوزي غنية، **انعكاسات العولمة المالية على أداء الأسواق المالية الناشئة دراسة حالة سوق أوراق مالية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2019.

34– خالدي محمد، **المتغيرات الدولية و مدى انعكاساتها على الأسواق المالية الناشئة" دراسة حالة الدول العربية"**، رسالة دكتوراه، جامعة الأغواط، 2016.

35– عادل زقير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998–2012)**، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015.

36– عبد الغفور دادان، **تحليل تدفقات الاستثمار في الأوراق المالية و دورها في دعم النمو الاقتصادي، دراسة حالة السوق المالي للإمارات العربية المتحدة (دبي، أبو ظبي) و الجزائر باستخدام نموذج متعدد العوامل 2001–2013**، رسالة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2016.

37– عبد اللطيف مصطفى، **تمويل التنمية في بلدان العالم الثالث بين اقتصاديات الاستدانة و اقتصاديات الأسواق المالية – دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.

38– غنية ساعد، **دور ترقية أسواق الأوراق المالية على استقطاب استثمارات المحفظة: حالة أسواق الأوراق المالية العربية**، رسالة دكتوراه، جامعة شلف، 2020.

39– مونيا سلطان، **كفاءة الأسواق المالية الناشئة و دورها في الاقتصاد الوطني" دراسة حالة بورصة ماليزيا"**، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2015.

40– يمينة سهايلية، **دور حوكمة الشركات في تحسين بيئة الأعمال و تنشيط سوق الأوراق المالية، دراسة حالة الأسواق المالية الناشئة،** رسالة دكتوراه، جامعة شلف، 2018.

❖ **رسائل الماجستير:**

41– بوشرمة عبد الحميد، **الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية،** رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2010.

42– رشيد هولي، **مدى فعالية سوق الأوراق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخصخصة" دراسة حالة تونس الجزائر المغرب،** رسالة ماجيستير، جامعة قسنطينة، 2011.

43– العاني إيمان، **البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية،** رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2007.

44– فاطمة بلحاج، **العولمة الاقتصادية و آثارها على النظام البنكي الجزائري،** رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2011.

45– نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية و دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر،** رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011.

❖ **مذكرات الماستر:**

46– بن سعيدي نادية، بوشعالة أمينة، **أثر تحرير الخدمات المصرفية على أداء البنوك الجزائرية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (B E A)، وكالة تيارت،** مذكرة ماستر، جامعة تيارت، 2015.

47– بن قومان مسعودة، **أثر الأسواق المالية على التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر، جامعة تيارت، 2011.

48– بوزيني آسيا، دنداني دنداني، **دور العولمة الاقتصادية و المالية في تطوير الخدمات المصرفية**، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، 2015.

49– جلال بن دهان، **دور الأسواق المالية في تفعيل التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2013.

50– حمزة دراجي، **دور العولمة المالية في تطوير الخدمات المصرفية – دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2006–2016)**، مذكرة ماستر، جامعة جيجل، 2018.

51– دحان كنزة، سلوكي كريمة، **فعاليات السياسة النقدية في معالجة التضخم– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2015)**، مذكرة ماستر، جامعة أدرار، 2017.

52– ضيف خلاف، **البنوك التجارية و دورها في تمويل التجارة الخارجية– دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة أم البواقي خلال فترة 2000–2014**، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2015.

53– العقون سميرة و آخرون، **النظام المصرفي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة حالة (2001–2017)**، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2019.

54– علي محاد أمينة، **فعاليات الخدمة المصرفية في ظل العولمة المالية – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة البويرة**، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، 2015.

55– فتيحة عباسية، **دور الأسواق المالية في دعم التنمية الاقتصادية – دراسة حالة لسوق الأوراق المالية بالجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2013.

56– مختاري كلتوم، **دور الأسواق المالية في تنمية اقتصاديات الدول" دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماستر، جامعة تيارت، 2011.

57– هارون مسعودي، **الخدمات المصرفية و دورها في تفعيل النشاط البنكي – دراسة حالة بنك البركة الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة ميلة، 2012.

ثالثا: الملتقيات:

58– زيدان محمد، الملتقى الدولى حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، بسكرة 22/21 نوفمبر، 2006، ص ص: 01، 02.

رابعا: المجلات:

59– دوقي قرمية، **طرق و إجراءات خوصصة البنوك و الآثار الناجمة عنها دراسة تجربة فرنسا، مصر، الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، العدد 06، جوان، ميلة، 2018.

60– رابح خوني، عيسى حجاب، **مساهمة الأسواق المالية الناشئة في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل سياسة التحرير المالى – دراسة حالة السوق المالى الأردنى**، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، العدد الأول، الجزائر، 2016..

قـائمـــة المـراجـــع

61– عبد الحفيظ خزان، **أسواق الأوراق المالية الناشئة في الدول النامية دراسة: " مجموعة الأسواق المالية الناشئة من 1994 إلى 2016"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12(3)، جوان، الجزائر، 2017،

62– عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2015.

63– عبد الكريم أحمد قندوز، **الأسواق المالية**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 21، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2021.

64– عبد المنعم مجمد الطيب حمد النيل، **العولمة و آثارها على الاقتصادية على المصارف**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، شلف، الجزائر، 2005.

65– لعساس آسيا، **العولمة في المفهوم و المظاهر و الأثار**، مجلة الإحصاء و الاقتصاد، العدد 03، الجزائر، 2003.

66– محمد أحمد الخضري، **مفهوم العولمة الاقتصادية**، مجلة اتحاد المصاريف العربية، العدد 222، المجلد 19، 1999.

67– مسعداوي يوسف، **متطلبات تحقيق كفاءة الأسواق المالية، دراسة تحليلية لبورصة الجزائر**، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، العدد 02، الجزائر، 2010.

ملخـــــــــص

تحتل البنوك مركز حيوي في النظم الاقتصادية و المالية خاصة في الدول النامية، لما لها من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية و التوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة، و قد ازدادت أهمية البنوك في العصر الحديث، و أصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها لتطوير و تنمية مختلف القطاعات داخل الاقتصاد الوطني.

و تقدم البنوك في إطار نشاطاتها مخرجات متمثلة في الخدمات المصرفية التي تقدمها للأعوان الاقتصاديين بغرض تسهيل قيامهم بأعمالهم.

و في السنوات الأخيرة شهدت البيئة الاقتصادية و المالية و المصرفية تغيرات و تحولات متسارعة تمثلت في ظاهرة العولمة، و مع تسارع التقدم في تكنولوجيا المعلومات ما أدى إلى الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية و تقديم الخدمات المالية و المصرفية و انفتاح الاسواق المالية على بعضها البعض، و هو ما سمح بتوسع حركة رؤوس الأموال العالمية بحثا عن الفرص الاستثمارية الملائمة في مختلف الاسواق المالية، و منها تلك الفرص التي تتيحها في الأسواق المالية الناشئة.

بدأت البنوك العالمية تغير من ممارستها المالية و المصرفية بصورة جوهرية الأمر الذي تزايد في عمليات الاندماج و الخوصصة و تدويل النشاط.

و بالتالي اتجاه هذه البنوك نحو تقديم خدمات و منتجات حديثة و جديدة.

الكلمات المفتاحية: أسواق مالية، أسواق مالية ناشئة، نشاط بنكي، عولمة اقتصادية، عولمة مالية، عولمة مصرفية

Summary:

Banks occupy a vital position in the economic and financial systems, especially in developing countries, because of their positive impact on economic development through the mobilization of sufficient savings and the efficient distribution of these savings to various investments. Effective and reliable devices for the development and development of various sectors within the national economy. Within the framework of their activities, banks provide outputs represented in the banking services they provide to economic agents with the aim of facilitating their work.

In recent years, the economic, financial and banking environment has witnessed rapid changes and transformations represented in the phenomenon of globalization, and with the acceleration of progress in information technology, which led to the widespread spread of electronic commerce and the provision of financial and banking services and the openness of financial markets to each other, which is This allowed the expansion of global capital movement in search of appropriate investment opportunities in various financial markets, including those offered in emerging financial markets.
International banks began to fundamentally change their financial and banking practices, which led to an increase in mergers, privatizations and internationalization of activity.

And therefore the tendency of these banks towards providing modern and new products and services.

Keywords: financial markets, emerging financial markets, banking activity, economic globalization, financial globalization, banking globalization